التأثير المُعدل لحوكمة الشركات في علاقة الثقة الإدارية المفرطة بالتحفظ المحاسبي عبر لزوجة التكاليف
(دراسة اختبارية على الشركات الصناعية المسجلة بالبورصة المصرية)

The Modified Effect of Corporate Governance on the Relation of Managerial overconfidence to Accounting Conservatism via Cost Stickiness

(An Empirical Study on Industrial Firms Registered in the Egyptian Stock Exchange)

دكتورة

دلال محمد إبراهيم محمد

مدرس المحاسبة

كلية التجارة (بنات) – جامعة الأزهر

الملخص:

تناول البحث الحالي دراسة أثر الثقة الإدارية المفرطة على لزوجة التكاليف، واختبار أثر تلك الثقة على التحفظ المحاسبي، واستهدف أيضا تحديد أثر لزوجة التكاليف على التحفظ المحاسبي، والتعرف على الدور الوسيط للزوجة التكاليف في العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة والتحفظ المحاسبي، كما تناول البحث الدور المُعدل لحوكمة الشركات في العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة والتحفظ المحاسبي في وجود لزوجة التكاليف كمتغير وسيط، من خلال القيام بدراسة اختبارية على الشركات الصناعية المسجلة في البورصة المصرية في الفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢٠. وقد أسفر البحث عن عدة نتائج، أن للثقة الإدارية المفرطة تأثيراً معنوياً على (١) لزوجة التكاليف في الشركات موضع التطبيق، وعلى (٢) التحفظ المحاسبي فيها، كما كشفت النتائج أيضا عن وجود (٣) تأثير معنوي للزوجة التكاليف على التحفظ المحاسبي في تلك

الشركات، وعن (٤) توسط لزوجة التكاليف في العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة والتحفظ المحاسبي فيها، **وأخيراً** فقد ظهر من نتائج البحث أن لحوكمة الشركات دور مُعدل في العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة والتحفظ المحاسبي في الشركات موضع التطبيق عبر الدور الوسيط للزوجة التكاليف.

الكلمات المفتاحية: الثقة الإدارية المفرطة – لزوجة التكاليف – السلوك غير المتماثل للتكاليف – التحفظ المحاسبي – حوكمة الشركات.

Abstract:

The current research dealt with studying the impact of the Managerial overconfidence on the cost stickiness and testing the effect of that overconfidence on accounting conservatism. This study aimed also at identifying the effect of the cost stickiness on accounting conservatism and recognizing the mediating role of the cost stickiness in the relation between the Managerial overconfidence and accounting conservatism. It examined the modified role of corporate governance in the relation between the excessive administrative trust and accounting conservatism in the presence of cost stickiness as an intermediate variable through an empirical study on the industrial companies registered in the Egyptian Stock Exchange in the period 2015 – 2020. The research led to several results. the Managerial overconfidence has a significant effect on (1) the cost stickiness in the companies selected for this study and on (2) the accounting conservatism in them. The results also revealed the presence of (3) a significant effect of the cost stickiness on the accounting conservatism and on (4) the mediation of the cost stickiness in the relation between the excessive

administrative trust and accounting conservatism in those companies. To conclude, the results showed that corporate governance has a modified role in the relation between the Managerial overconfidence and accounting conservatism in the companies selected for this study through the mediating role of the cost stickiness.

Key words: Managerial overconfidence - cost stickiness - asymmetric behavior of cost - accounting conservatism - corporate governance.

أولاً: مقدمة:

لقد توالت في الآونة الأخيرة الأزمات التي شهدتها أسواق المال ما أدي لظهور جدل كبير في الأوساط الأكاديمية والتي انطلقت من التشكيك في نظريتي كفاءة السوق والتصرف الرشيد (العقلاني) والتي تعد أساس نظرية الوكالة وذلك على يد عدد من الباحثين الذين قاموا بإثبات وجود عدد من التشوهات في سوق المال، ولذلك دمجت نظرية التمويل السلوكي الأداء المالي مع علم النفس لتقديم تفسيراً للتصرفات غير الرشيدة والمتكررة للمديرين عند تحليلها وتفسيرها لجودة القرارات الاقتصادية التي اتخذها المديرون [١].

وتُعد الثقة الإدارية المفرطة من أهم التحيزات السلوكية والتي حظيت بجدل كبير في الفكر المحاسبي وزاد الاهتمام بها في الآونة الأخيرة بسبب الآثار المترتبة على هذا التحيز السلوكي، فالثقة الزائدة هي اعتقاد غير واقعي بنتيجة غير مؤكدة من خلال التقليل من احتمالات النتيجة السلبية مما يتسبب في شعور المديرين بتفاؤل غير واقعي تجاه الأداء المستقبلي والتقليل من أي تأثير لأحداث غير متوقعة يمكن أن تؤثر سلباً على عملية صنع القرار في الشركة، وعلى الرغم من أن الثقة تعد أمراً مرغوباً فيه لأنها تتيح للشركات أن تكون أكثر قدرة على المنافسة والابتكار، إلا أن الثقة المفرطة قد تؤدي إلي المبالغة في التوقعات المستقبلية بدرجة غير معقولة مما يتسبب في اتخاذ قرارات تمويل واستثمار خاطئة [٢].

وتُؤدي الثقة الإدارية المفرطة لاتخاذ قرارات تنعكس بطبيعتها على عمل النظام المحاسبي، ولذلك من الضروري مراعاة أثرها على السياسات المحاسبية والمالية، ولذا قام العديد من الباحثين بدراسة الآثار المحاسبية المترتبة على الثقة الإدارية المفرطة ومنها (حدوث أخطاء محاسبية، إعادة صياغة القوائم المالية، حجم وكفاءة الاستثمارات في الشركات، مستوي الاحتفاظ بالنقدية، سياسة توزيعات الأرباح وحجم التوزيعات، هيكل رأس المال، القرار المتعلق بأنشطة المسئولية الاجتماعية، قرارات المحللين الماليين، ارتفاع أتعاب المراجعة الخارجية، التجنب الضريبي [٣-٩].

وتعتمد العديد من القرارات الإدارية على فهم المديرين لسلوك التكلفة، وظل المدخل التقليدي لتحليل سلوك التكاليف والذي يعتمد على الربط بعلاقة خطية بين سلوك التكلفة ومسبباتها (التغير في حجم النشاط) سائداً في الفكر المحاسبي لفترات طويلة، إلا أن هناك محددات أخرى تؤثر على سلوك التكلفة ومنها اتجاه التغير في حجم النشاط فقد تتأثر بعض بنود التكلفة باتجاه التغير وليس التغير سواء بالزيادة أو النقص نظراً لوجود بعض بنود التكلفة التي تلتصق بحجم النشاط حتي في حالة انخفاضه، مما يعني عدم تماثل سلوك التكلفة، وبالتالي فقد بات افتراض تماثل استجابة التكاليف للتغير في حجم النشاط خطأ جوهرياً [١٠] فقد تستجيب التكاليف لزيادة المبيعات في حين ليست كذلك بالنسبة لانخفاض المبيعات، فإذا كان معدل انخفاض التكاليف في حالة انخفاض المبيعات أقل من معدل زيادتها في حالة زيادة المبيعات فإن سلوك التكلفة يكون لزجاً، وتعني لزوجة التكاليف الاستجابة غير المتماثلة للتكاليف للتقلب أو للتغير في المبيعات (الإيجابية والسلبية)، وبالتالي تمثل لزوجة التكاليف عدم قدرة الإدارة على تقليل النفقات بشكل فعال مما يعرض الوضع المالي للشركة للخطر [١١].

وقامت العديد من أدبيات المحاسبة بدراسة وتحليل أثر الثقة الإدارية المفرطة باعتبارها أحد أكثر التحيزات السلوكية تأثيراً في اتخاذ القرارات كمحدد للزوجة التكاليف [١٢-١٤] فالمديرون مفرطو الثقة لديهم نزعة تفاؤلية ويكونوا أكثر احتمالاً لتقدير الطلب المستقبلي بشكل مبالغ فيه مما يؤثر على هيكل التكلفة ويقلل من احتمالية تخفيض التكاليف عند انخفاض المبيعات، والتمسك بأسس غير ملائمة عند توزيع التكاليف غير المباشرة،

بالإضافة لبناء نظام للتكاليف يتسم بالجمود ويصعب معه التعديل وذلك بسبب قناعاتهم الكبيرة بصلاحية النظام للعمل لفترات طويلة وعدم الحاجة للتعديل في المستقبل، بالإضافة للتمسك بعناصر التكاليف غير المستغلة وعدم التخلص منها على الرغم من أنها تمثل عبء على نتيجة النشاط وإيرادات الشركة، مما يتسبب في زيادة لزوجة التكاليف.

يُعد التحفظ المحاسبي أحد المفاهيم الأساسية التي يرتكز عليها الإطار الفكري للمدخل الإيجابي لنظرية المحاسبة، والذي يعني بالتركيز على الاختيار بين الطرق والبدائل المحاسبية التي تؤدي إلى تقليل الأرباح التراكمية المعلن عنها في التقارير المالية وذلك عن طريق تعجيل الاعتراف بالمصاريف والخسائر وتقييم الالتزامات بأعلى القيم المتاحة وتأخير الاعتراف بالإيرادات والأرباح لحين تحققها وتقييم الأصول بأقل القيم المتاحة، ولذلك يشير التحفظ المحاسبي لتخلي المحاسب عن نظرته التفاؤلية عند المفاضلة بين الطرق المحاسبية، وبالتالي يلعب التحفظ المحاسبي دوراً مفيداً في مبادئ وممارسات المحاسبة، و يُعد التحفظ المحاسبي في ظل ظروف عدم اليقين سمة مرغوبة للقياس والتقييم المحاسبي ووسيلة لزيادة كفاءة التعاقدات مع الإدارة والحد من الممارسة الانتهازية للإدارة مما يؤدي لتأمين مصالح المساهمين وزيادة قيمة الشركة [١٥-١٦].

وتُؤدى الثقة الإدارية المفرطة إلى تقديرات متفائلة بخصوص النتائج المستقبلية والمبالغة في تقدير الأصول بالإضافة لتأجيل الأخبار السيئة بسبب ضعف الأداء بسبب أن النتائج المتوقعة قادرة على تغطية الخلل الحالي في الأداء مما يؤدي لتبني الشركة لاستراتيجيات محاسبية أقل تحفظاً، وتوصلت العديد من الدراسات إلى أن الثقة الإدارية المفرطة تؤدي إلى تقارير مالية أقل تحفظاً [١٧- ١٩].

نتيجة للثقة الإدارية المفرطة تقرر الإدارة الاحتفاظ بالموارد غير المستغلة في حالة انخفاض المبيعات لاعتبارات اقتصادية منها تكاليف التعديل مما يترتب عليه لزوجة التكاليف، وقد يكون هذا القرار في صالح الإدارة مما يزيد من حوافز الإدارة للمبالغة في تقدير النتائج المالية، وبالتالي تبني سياسات محاسبية أقل تحفظاً [٢٠- ٢٢]، وبناءًا عليه فإن التقديرات المتفائلة بشأن النتائج المستقبلية تدفع المديرين للمبالغة في تقدير الأصول وتأخير الاعتراف بالخسائر الحالية مما يؤدي لتبني استراتيجيات محاسبية أقل تحفظاً ينتج عنها عدد

من السياسات والإجراءات الضارة على أداء الشركة المستقبلي، وبالتالي فإن الثقة الإدارية المفرطة تحد من التحفظ المحاسبي.

يمكن اعتبار حوكمة الشركات (CG) بمثابة آلية لتحقيق التوازن بين المصالح الاقتصادية والاجتماعية للشركات، وبالتالي تحقيق التوازن بين مصالح المساهمين والمجتمع ككل [٢٣]، وبالتالي فهي نظام وآلية يستخدمان لتنظيم وتوجيه مراقبة عمليات الشركة وفقاً لتوقعات أصحاب المصلحة، وتؤدي حوكمة الشركات لخلق حسن النية وثقة المستثمر، وهناك مفهومين لحوكمة الشركات وهي حقوق المساهمين في الحصول على المعلومات بشكل صحيح وفي الوقت المناسب، والتزام الشركة بالإفصاح عن المعلومات حول أداء الشركة لأصحاب المصلحة بدقة وفي الوقت المناسب وبشفافية [٢٤].

وتوصل الباحثون إلى أنه يمكن تخفيض الآثار السلبية الناتجة عن الثقة المفرطة من خلال تعزيز حوكمة الشركات [٢٥] ، كما أن لآليات الحوكمة الرشيدة تأثير إيجابي على التحفظ المحاسبي، كما توصلت الدراسات إلى أن الحوكمة الفعالة للشركات يمكن أن تقلل من لزوجة التكاليف [٢٦].

ونظراً لتجاهل الدراسات العربية إلى حد كبير العلاقة بين حوكمة الشركات والثقة الإدارية المفرطة ولزوجة التكاليف والتحفظ المحاسبي، **وفي ضوء ما سبق فإن هذا البحث يسعي لفحص طبيعة التأثير المباشر وغير المباشر للعلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة والتحفظ المحاسبي في ظل توسيط لزوجة التكاليف، وأيضاً رصد الدور المُعدل للحوكمة على هذه العلاقة في الشركات الصناعية المسجلة في البورصة المصرية.**

ثانياً: مراجعة الأدبيات وتنمية فرضيات البحث، والنموذج المقترح:

يتم في هذا الجزء مراجعة الأدبيات التي تناولت مفهوم الثقة الإدارية المفرطة، والتحفظ المحاسبي، أخذاً في الاعتبار وجود لزوجة التكاليف كمتغير وسيط في تلك العلاقة، وحوكمة الشركات كمتغير مُعدل لتأثير الثقة الإدارية المفرطة بالتحفظ المحاسبي عبر توسيط لزوجة التكاليف، ومن ثم صياغة فرضيات البحث التي يتم اختبارها إحصائياً، وأيضاً يمكن وضع النموذج المقترح للبحث، وذلك على النحو التالي:

١- الثقة الإدارية المفرطة ولزوجة التكاليف:

١-١ الثقة الإدارية المفرطة: Managerial over confidence

بدأت العديد من الأدبيات المحاسبية في دراسة تأثير الجوانب السلوكية على كفاءة وفعالية العديد من القرارات المالية نظراً لزيادة الاهتمام بعلم التمويل السلوكي في الآونة الأخيرة كأحد فروع التمويل والذي يجمع بين نظريات علم النفس مع النظريات التقليدية للتمويل والاقتصاد، وتعد الثقة الإدارية المفرطة أحد أكثر التحيزات السلوكية انتشاراً في مجال اتخاذ القرارات والتي تحظي باهتمام كبير كتفسير للمبالغة في التقديرات في مجال التمويل السلوكي، وتعد الثقة الإدارية المفرطة إحدى السمات البشرية والتي تنتج من التفاعل بين العوامل البيئية والاجتماعية لنشأة المدير مع المهارات والمعارف والخبرات السابقة في مجال الأعمال، مما يساهم في بناء شخصية لديها دافع فطري نحو تعظيم الذات مع التقليل من قدرات الأفراد الآخرين والميل المتحيز للتفاؤل وتفضيل المخاطر غير المحسوبة [٢٧]، وتؤدي الثقة الإدارية المفرطة إلى تحيزات سلوكية ضارة حيث يبالغ المدير في معرفته بالواقع ويبالغ في التنبؤات والتقديرات لدرجة وهم السيطرة في أمور عديدة، الثقة الإدارية المفرطة تعني مبالغة الأفراد عند تقدير صحة أحكامهم وآرائهم حيث يتميزون بالإيجابية بشكل عام ولا يعتقدون بارتكابهم أي خطأ كما ينسبون الفضل لأنفسهم عند النجاح أو في حالة صحة توقعاتهم ولكن في حال وقوعهم في الأخطاء أو الفشل فيلومون الحظ وعوامل أخري غير متوقعة [٣]، وبالتالي فإن المدير مفرط الثقة يبالغ في تقدير العائدات المستقبلية لاستثمارات الشركة مع المبالغة في تقدير تأثير واحتمال الأحداث المواتية على استثمارات الشركة وفي نفس الوقت التقليل من احتمالية تأثير الأحداث السلبية على التدفقات النقدية المستقبلية للشركة، كما تُعرف الثقة المفرطة بأنها الميل لاتخاذ القرار بطريقة غير عقلانية وذلك بإعطاء وزن زائد للمعرفة ودقة المعلومات التي يحتفظ بها المديرون مع تجاهل المعلومات المتاحة من مصادر أخري في صنع القرار، ويعتمد هذا السلوك على التفاؤل المفرط والذي يعبر عن سلوك المديرين مفرطي الثقة في اتخاذ القرارات مع المبالغة في تقدير تكرار النجاح والتقليل من تواتر حالات الفشل [٤]، في حين عرف Azhari et al. [٢] الثقة الإدارية المفرطة

على أنها اعتقاد غير واقعي بنتيجة غير مؤكدة من خلال التقليل من احتمالات النتيجة السلبية مما يتسبب في شعور المديرين بتفاؤل غير واقعي تجاه الأداء المستقبلي والتقليل من أي تأثير لأحداث غير متوقعة يمكن أن تؤثر سلباً على عملية صنع القرار في الشركة، وبناء عليه فإن الثقة الإدارية المفرطة تنعكس على قبول المديرين المخاطر والمبالغة في الاستثمار واسناد النجاح لقدرتهم الخاصة وهو ما يسمي بتحيز الإسناد الذاتي مع إرجاع الفشل لسوء الحظ مما ينعكس سلبياً على قيمة الشركة.

ويُعد من صور الثقة الإدارية المفرطة المغالاة في التقديرات وتعني المبالغة في تقدير تفكير المدير باعتباره الأفضل وإيمانه المطلق بالمعرفة الصحيحة وما دون ذلك هو الخطأ، والمغالاة في القدرات وتعرف بالتأثير فوق المتوسط وهي المبالغة في المهارات والقدرات والمعارف والتي يعتقدون أنها تميزهم عن نظرائهم في نفس المستوي الوظيفي، والمغالاة في الدقة وتعرف باسم وهم السيطرة وتعبر عن ميل الأفراد للمبالغة في تقدير قدرتهم على التحكم في الأحداث والتي لا يملكون التأثير عليها [٢٨].

وعلى الرغم من أن الثقة الإدارية المفرطة قد تكون مفيدة للمساهمين في زيادة الاستثمارات خاصة في عمليات الابتكار واستغلال العديد من فرص النمو، إلا أنها ترتبط بأخطاء تقديرية حيث تزيد بشكل غير واع من خطأ التنبؤ مما يقلل من جودة القرارات حيث يكون هناك ميل للتقليل من شأن المخاطر والحد من التقدير السيء لنتائج الأعمال وأداء الشركة، والمبالغة في دقة النتائج والقدرة على اتخاذ القرار بشكل فعال مع المبالغة في إظهار المعرفة بالواقع وبدقة التوقعات وإظهار المعلومات الخاصة وتجاهل المعلومات المتاحة للأطراف الأخرى، والمغالاة في تقدير الكفاءة وادعاء المعرفة وخداع الذات ووهم السيطرة والثقة في أساليب التحكم والرقابة على النتائج وإهمال المنافسين مما يتسبب في الخطأ في التنبؤ بأسعار الأسهم، ويرجع السبب في ذلك إلى اعتقاد مفرطي الثقة بأن لديهم القدرة والمعرفة المتخصصة في مجال استثمارات سوق المال، وهو ما ينعكس سلبياً على استثمارات الشركة [٢٩].

تعددت مقاييس الثقة الإدارية المفرطة [١٣، ٣٠-٣١] فمنها ما يعتمد على نشر صورة معينة للمدير التنفيذي وقد يتم ذلك من خلال التقارير السنوية

باستخدام مدي بروز صورة المدير التنفيذي في التقارير السنوية للشركة، أو من خلال التقارير الصحفية المنشورة حيث يتم تتبع ما يتم نشره عن المدير التنفيذي عبر الصحف المهتمة بالجانب المالي والاقتصادي للمديرين التنفيذيين، أو من خلال الإسناد الذاتي وذلك اعتماداً على التحليل اللغوي واستخدام الضمائر الشخصية وتعزيز الذات وبناء على نتائجها يتم تصنيف المدير على أنه مفرط للثقة أم لا، كما تستخدم خيارات الأسهم لقياس الثقة الإدارية المفرطة لدي المديرين حيث تؤدي ثقتهم المفرطة لزيادة تقديرات عوائد المشروعات الاستثمارية وبالتالي المبالغة في قيمة الشركة، وبالتالي إذا كان لدي المدير مفرط الثقة خيارات أسهم متاحة فإن ممارستهم للخيار تأتي متأخرة مع شراء أسهم إضافية للاحتفاظ الشخصي بها للاستفادة من عوائدها المتوقعة في المستقبل، كما استخدمت توقعات المدير بالعوائد كمقياس للثقة الإدارية المفرطة فيعد المدير ذو ثقة إدارية مفرطة إذا بالغ في توقع تحقق عوائد مرتفعة وكان عدد مرات التنبؤ بعوائد أعلى من المتحقق أكبر من عدد مرات التنبؤ بعوائد أقل من المتحقق، كما تم استخدام مقياس الأجر النسبي والذي استخدم لقياس نرجسية المدير التنفيذي حيث تدفعه نرجسيته إلى الإفراط في ثقته بذاته وهنا يتم حساب الأجر النسبي بقسمة أجر المدير إلى ثاني أعلى أجر، كما استخدم مقياس الاستثمار وهو عبارة عن نسبة الإنفاق الرأسمالي للشركة على أصولها ويعد هذا المقياس من أكثر المقاييس ملائمة للبيئة المصرية وذلك لإمكانية الحصول على البيانات المطلوبة لاستخدامه من خلال التقارير المالية المنشورة، كما يمكن استخدام مقياس عكسي للثقة المفرطة من خلال تحديد الحالات التي أعرب فيها المدير التنفيذي عن تشاؤمه فيما يتعلق بالمبيعات المستقبلية ولكن تبين أنها خاطئة [٣٢].

وتُؤدي الثقة الإدارية المفرطة لاتخاذ قرارات تنعكس بطبيعتها على عمل النظام المحاسبي ونظراً لتأثير الثقة الإدارية المفرطة على القوائم المالية لذلك من المهم مراعاة أثرها على السياسات المحاسبية والمالية مما يؤدي إلى تحسين فائدة المعلومات للمستخدمين وبصفة خاصة للأطراف الخارجية الذين لديهم وصول أقل إلى أنواع مختلفة من المعلومات

والتقارير، وفي دراسة أجراها Azhari et al. [٢] لاختبار علاقة الثقة الإدارية المفرطة بحدوث أخطاء محاسبية فقد تؤدي الثقة المفرطة إلى استخدام تقنيات محاسبية قوية للتنبؤ بالأرباح، وهذا بدوره قد يؤدي إلى توقعات غير معقولة وقرارات تمويل واستثمار خاطئة، وبالتالي في حالة عدم تحقيقها للأرباح المستهدفة ولتجنب وصفها بأنها غير كفء فسيتم اعتبار التحريف المحاسبي خياراً وبصفة خاصة عندما يكون لدي المديرين ذو الثقة مخاطر خاصة أعلى لأنهم يستثمرون ثروة أكبر في أسهم الشركة وتعتمد سمعتهم وإمكانية توظيفهم على أداء الشركة لذلك فإن الثقة الإدارية المفرطة ستؤدي ف النهاية إلى إعداد تقارير مالية متحيزة بشكل متفائل، وعلى الرغم من ذلك قام Shekarkhah et al. [٣] باختبار تأثير التحيز السلوكي للإدارة والثقة الإدارية المفرطة على إعادة صياغة القوائم المالية حيث تؤدي الثقة المفرطة إلى تقديرات لا تتفق مع النتائج الفعلية وبناء عليه فمن المتوقع أن الأخطاء التي تعتمد على التفاؤلات السابقة تحدث في القوائم المستقبلية لهؤلاء المديرين نظراً لأنهم لا يبحثون عن أسباب الأخطاء السابقة، وبالتالي من المتوقع أن الثقة الإدارية المفرطة تزيد من احتمالية تعديل التقارير المالية، إلا أن الباحثين توصلوا لعدم وجود تأثير للثقة الإدارية المفرطة على إعادة البيان المالي بالإضافة لفشل الثقة الإدارية المفرطة في تفسير التحيزات السلوكية على التقارير المالية، وقد يرجع السبب في ذلك لطريقة تقدير الثقة المفرطة بسبب أن للثقة المفرطة أبعاد متعددة ومكونات ومؤشرات مختلفة وكل مؤشر يتم تقييمه على أساس نظري مختلف.

ودرسا Islami and Madyan [٤] أثر الثقة الإدارية المفرطة على حجم وكفاءة الاستثمارات في الشركات وأوضحت نتائج دراسته أن الثقة الإدارية المفرطة لها تأثير معنوي موجب على حجم الاستثمارات وكفاءتها في الشركات، وقام عبد الرحيم [٥] باختبار أثر الثقة الإدارية المفرطة على مستوى الاحتفاظ بالنقدية وتوصل إلى أن هناك علاقة عكسية بين الثقة الإدارية المفرطة والاحتفاظ بالنقدية حيث أنه في ظل زيادة (انخفاض) الثقة تقوم الشركات بالاحتفاظ بنقدية أقل (أكبر) وذلك بسبب المبالغة في تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية للشركة مع التقليل من المخاطر المرتبطة بالاستثمارات وذلك بسبب الاعتقاد بأن الشركة مقومة بأقل من القيمة السوقية، وبالتالي تجنب التمويل الخارجي

والاعتماد على التمويل الداخلي بسبب تكلفة التمويل الخارجي والتي تعد أعلى تكلفة من التمويل الداخلي، واختبر Lamptey et al. [٣٣] تأثير المديرين مفرطي الثقة على إدارة رأس المال العامل في القوائم المالية حيث يبالغ مديرو الشركات الصغيرة والمتوسطة الواثقون من نمو مبيعاتهم ويقللون من تقلب التدفق النقدي لشركاتهم.

كما تم اختبار علاقة الثقة الإدارية المفرطة بسياسة توزيع الأرباح وحجم التوزيعات فيكون للمديرين مفرطي الثقة اعتقاداً بأن هناك فرص نمو أفضل في المستقبل وبالتالي فهم يعزفون عن توزيع أرباح الشركة لاعتقادهم بتحقيق عوائد أعلى من خلال الاستثمار في مشاريع شركاتهم، فقام Lu [٣٤] بالبحث فيما إذا كانت العلاقة بين ملكية الإدارة وسياسات توزيع الأرباح تخضع لتأثير الثقة الإدارية المفرطة، وأسفرت نتائج البحث عن وجود علاقة غير خطية بين ملكية الإدارة وسياسات توزيع الأرباح، كما أن للثقة الإدارية المفرطة تأثير على العلاقة غير الخطية بين المتغيرين حتي عندما تكون ملكية الإدارة كافية للسيطرة الفعالة على الشركة فسيكون لدي المديرين مفرطي الثقة النية لتخفيض توزيعات الأرباح لتلبية احتياجات رأس المال المستقبلية، كما قام.Nguyen et al [٣٥] بدراسة أثر الثقة الإدارية المفرطة على سياسة توزيعات الأرباح من خلال عائد توزيعات الأرباح وتوزيعات الأرباح في الشركات المملوكة وغير المملوكة للدولة، وأظهرت نتائج الدراسة أن تأثير الثقة الإدارية المفرطة على توزيعات الأرباح لا يختلف بين الشركات المملوكة وغير المملوكة للدولة، إلا أنه لم تتوصل الدراسة لوجود تأثير للثقة الإدارية المفرطة على عائد توزيعات الأرباح في الشركات المملوكة للدولة.

وتوفر الثقة الإدارية المفرطة محدداً بديلاً لهيكل رأس المال وقد ربطت العديد من الدراسات الثقة الإدارية المفرطة والقرارات التمويلية، حيث يقلل المديرون مفرطو الثقة من احتمال التعرض لضائقة مالية وسيختارون التمويل عن طريق الدين عن حقوق المساهمين، واختبرا Rihab and Lotf [٧] أثر التحيزات السلوكية على هيكل رأس المال وبصفة خاصة المديرين مفرطي الثقة، وأوضحت نتائج الدراسة ارتباط الثقة الإدارية المفرطة بشكل إيجابي بمستوي الدين وأن سياسات الشركة المالية يمكن أن يتم فهمها بشكل أفضل إذا

تم تحليل التحيزات الإدارية السلوكية، واختبرا Park and Kim [٣٦] العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة والرافعة المالية فالمديرين مفرطي الثقة يكون لديهم إدراك أو توقعات أقل للمخاطر وتوقعات متفائلة ومبالغ فيها للأرباح المستقبلية وبسبب المبالغة في تقديرهم للمشروع يفضل المديرون مفرطي الثقة أو المتفائلون إصدار ديون بدلاً من أسهم جديدة تتقاسم الأرباح المستقبلية للشركة مع حاملي الأسهم، وبالتالي فإن الثقة المفرطة تؤدي إلى تراكم الديون أو تفاقمها أو زيادة الرافعة المالية، وتوصل الباحثان لوجود علاقة إيجابية بين الثقة الإدارية المفرطة والرافعة المالية.

وقام Park et al. [٨] بدراسة أثر الثقة الإدارية المفرطة للمديرين التنفيذيين على اتخاذ القرار المتعلق بأنشطة المسئولية الاجتماعية نظراً لاعتبارها أقل أهمية من قدرتهم الإدارية الخاصة، لذلك فإنهم يميلوا إلى تخفيض أنشطة المسئولية الاجتماعية، بالإضافة إلى التغاضي عن أنشطة المسئولية الاجتماعية للشركات بسبب التوقعات المتفائلة لأدائها المستقبلي، وتوصل الباحثون إلى أن مستوي أنشطة المسئولية الاجتماعية أقل في الشركات التي تدار بواسطة مديرين مفرطي الثقة بالإضافة إلى أن أنشطة المسئولية الاجتماعية تؤدي إلى أداء إيجابي طويل الأجل في الشركات التي تعاني من ركود مالي.

وتناولا Kramer and Liao [٩] تأثير الثقة الإدارية المفرطة على قرارات المحللين الماليين، فقد تؤثر الثقة الإدارية المفرطة بشكل غير مباشر على المشاركين الآخرين في السوق وبصفة خاصة المحللين الذين يصدرون توقعات للأرباح، وبالتالي قد يطلب المدير مفرط الثقة من المحللين الماليين إصدار توقعات للأرباح تكون متفائلة بالنسبة للأرباح الفعلية، كما يميل المديرين مفرطي الثقة إلى أن يكون لديهم توقعات أرباح أقل تشتتاً من المحللين، مما يؤكد على أهمية العوامل السلوكية للمديرين في تشكيل بيئة يتخذ فيها المحللون الماليون قراراتهم المالية، مما ينعكس في النهاية على جودة قرارات المستثمرين وجودة تنبؤات الإدارة.

وأوضحت نتائج دراستي Lee; Chen et al. [٣٧- ٣٨] أن الثقة الإدارية المفرطة تؤدي لتبني استراتيجيات رقابية ضعيفة نظراً لضعف الحاجة إليها ولاعتقاد المديرين مفرطي الثقة بأنه سيتم العمل في ضوء التوجيهات والتعليمات الصادرة من

خلالهم، مما يؤثر سلبياً على استثمار الشركة في البنية التحتية لتنفيذ نظام معلومات فعال لإعداد التقارير المالية، وبالتالي تصبح المعلومات أقل موثوقية وجودة مما يقلل من ثقة المستثمرين في مصداقية البيانات المالية مما يؤثر سلبياً على استثمارات الشركة ومخاطر انهيار أسعار الأسهم.

العمليات التي ينفذها المديرين مفرطي الثقة تتسم بالعشوائية والتخبط ولها آثار مالية ضارة على أداء الشركة حاضراً ومستقبلاً مما يعوق قدرتها على الاستمرار مما يؤدي إلى الحاجة إلى عمل ضخم من قبل المراجع مع الحاجة لتوسيع حجم أدلة الإثبات لبناء رأي مناسب عن سلامة وصحة الأرصدة والسجلات مما يترتب عليه ارتفاع تكلفة المراجعة الخارجية، وتناولا Kusharyanti and Kusuma [٣٩] العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة وأتعاب المراجعة وتوصل لوجود علاقة سلبية معنوية بين الثقة الإدارية المفرطة وأتعاب المراجعة حيث تتطلب الإدارة مفرطة الثقة خدمات مراجعة منخفضة الجودة مما ينعكس سلبياً على أتعاب المراجعة، واختبر (He et al.) [٤٠] العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة وأتعاب المراجعة غير العادية، وأوضحوا أن هناك علاقة ارتباط موجبة ومعنوية بين الثقة الإدارية المفرطة وأتعاب المراجعة غير العادية، واختبرا Sutrisno and Pirzada [٤١] العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة والتجنب الضريبي وما إذا كان حجم مكتب المراجعة يؤثر على العلاقة بينهما، وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود ارتباط إيجابي بين الثقة الإدارية المفرطة والتجنب الضريبي، بينما يرتبط حجم مكتب المراجعة سلبياً بالتجنب الضريبي، في حين لم تتوصل الدراسة لوجود تأثير لحجم مكتب المراجعة على العلاقة بين الثقة المفرطة والتجنب الضريبي.

١-٢ لزوجة لتكاليف: Cost stickiness

إن مصطلح سلوك التكاليف يشير إلى الطريقة التي تتغير بها التكلفة وفقاً للتغير في حجم النشاط، ويقوم المدخل التقليدي لتحليل سلوك التكاليف على الربط بعلاقة خطية بين سلوك التكلفة ومسبباتها (التغير في حجم النشاط سواء بالنقص أو الزيادة) [٤٢]، ولقد ظل هذا المدخل مسيطراً على الفكر المحاسبي لفترات طويلة، إلا أن هناك محددات أخرى تحكم سلوك التكلفة فيجب الأخذ في الاعتبار اتجاه التغير وليس التغير سواء بالنقص أو الزيادة فقط، حيث تتأثر بعض بنود التكاليف زيادةً أو نقصاً باتجاه التغير في حجم النشاط نظراً لوجود بعض بنود التكلفة التي تلتصق بحجم النشاط حتى في حالة انخفاضه، مما يعني عدم تناسب سلوك التكلفة أو السلوك غير المتماثل للتكلفة بالنسبة للتغير في حجم النشاط بالنقص أو الزيادة [١٠]، وبالتالي فإن افتراض تماثلية استجابة التكاليف للتغير تبعاً للتغير في حجم النشاط أصبح خطأ جوهرياً فقد تستجيب التكاليف لزيادة المبيعات في حين ليست كذلك بالنسبة لانخفاض المبيعات، فإذا كان معدل انخفاض التكاليف في حالة انخفاض المبيعات أقل من معدل زيادتها في حالة زيادة المبيعات فإن سلوك التكلفة يكون لزجاً، أما إذا كان معدل انخفاض التكاليف أكبر من معدل زيادتها فيمكن وصفه بأنه سلوك منزلق كوجه آخر للسلوك غير المتماثل [٤٣]، وتُعد دراسة Noreen Soderstrom and [٤٤] من أوائل الدراسات التي أوضحت أن التكاليف العامة لا تتغير بنفس نسبة التغير في حالتي الزيادة والنقص في حجم النشاط، بل تتغير بنسب مختلفة ولأنواع مختلفة من التكاليف العامة، وقدم Anderson et al. [٤٥] مصطلح التصاق التكلفة أو لزوجة التكاليف cost stickiness من خلال فحص سلوك التكاليف البيعية والعمومية والإدارية في ٧٦٢٩ شركة خلال ٢٠ عاماً، وتوصلوا إلى أن معدل ارتفاع التكاليف كان ٠.٥٥% لكل ١% زيادة في الإيراد، في حين كان معدل الانخفاض ٠.٣٥% في حالة انخفاض إيراد المبيعات بنسبة ١%، وتوالت بعد هذه الدراسة العديد من الدراسات في مختلف دول العالم لاختبار لزوجة أنواع مختلفة من التكاليف، ويشار للسلوك غير المتماثل للتكلفة

بالتكاليف اللزجة [٤٦]، وعرف Ugurlu et al. [٤٧] لزوجة التكاليف بأنها ظاهرة تعني أن مُعدل زيادة التكاليف المصاحبة لزيادة الأنشطة يزيد بشكل أسرع وأكبر من معدل انخفاض التكاليف المصاحبة لانخفاض الأنشطة، كما عرفها Reynoso et al. [١١] بأنها الاستجابة غير المتماثلة للتكاليف للتقلب أو للتغير في المبيعات (الإيجابية والسلبية)، وبالتالي تمثل لزوجة التكاليف عدم قدرة الإدارة علn تقليل النفقات بشكل فعال مما يعرض الوضع المالي للشركة للخطر.

وللزوجة التكاليف تفسيرين [٤٨- ٤٩] **الأول تفسير اقتصادي،** فعند انخفاض الطلب على مبيعات الشركة يقوم المديرون بالاختيار بين تكاليف تعديل الموارد غير المستغلة أو الاحتفاظ بها، وتعتمد المفاضلة على توقعات الإدارة بشأن استمرار انخفاض الطلب في المستقبل فإذا توقعت الإدارة أن الانخفاض في الطلب مؤقت وأنه سيتم استعادة الطلب قريباً فيتم الاحتفاظ بالموارد غير المستغلة لأن تكاليف التعديل ستكون أعلى من تكاليف الاحتفاظ مما يؤدي إلى لزوجة التكاليف، **الثاني هو قائم على تكاليف الوكالة،** وتلعب نظرية الوكالة دوراً حيوياً في تحديد السلوك اللزج للتكاليف من خلال محركين وهما: دوافع بناء الإمبراطورية حيث يميل المديرين إلى زيادة اقتناء الموارد عند زيادة الطلب والاحتفاظ بالموارد غير المستخدمة عند انخفاض الطلب من أجل تحقيق منافعهم الشخصية مما يؤدي إلى زيادة درجة لزوجة التكلفة، وكذلك دوافع إدارة الأرباح حيث يميل المديرين إلى تأجيل اقتناء الموارد عند ارتفاع الطلب والتخلص من الموارد غير المستخدمة عند انخفاض الطلب من أجل تحقيق الأرباح مما يؤدي إلى انخفاض درجة لزوجة التكلفة، وبالتالي تأخذ الإدارة في الاعتبار تكاليف الاحتفاظ بالموارد البشرية غير المستغلة ومقارنتها بتكاليف الاستغناء عنها وتكاليف تشغيل عمالة جديدة وتدريبها وتكاليف تشغيل المعدات الرأسمالية وتكاليف إعادة تأهيلها عند استعادة الطلب في المستقبل وهو ما يُطلق عليه تكاليف التعديل لما لها من تأثير على لزوجة التكاليف [٥٠].

وللسلوك اللزج للتكلفة محددات داخلية تتمثل في **[٥١] حجم الشركة** فتتسم تكاليف الشركات كبيرة الحجم بمستويات مرتفعة من اللزوجة مقارنة بالشركات الصغيرة وذلك بسبب اعتمادها بدرجة كبيرة على الأصول الثابتة والعمالة الدائمة مرتفعة التكلفة، مما يترتب عليه التباطؤ في اتخاذ قرار بتخفيض الموارد غير المستغلة في حالة انخفاض الطلب، **وكثافة العمالة** [٤٦] وذلك بسبب دفع الشركة لمكافآت نهاية الخدمة للعاملين المستغنى عنهم عند انخفاض الطلب وخسارة قيمة البرامج التدريبية وتحمل تكاليف تعيين وتدريب عمالة جديدة في حالة زيادة الطلب مستقبلاً وانخفاض انتاجية العاملين بسبب انخفاض الروح المعنوية وولاء العاملين بالشركة مما يجعل هناك تباطؤ من قبل المديرين في اتخاذ قرار بتخفيض العمالة في حالة انخفاض الطلب مما يؤدي للزوجة التكاليف، **ومستوي استغلال الطاقة** [٥٢] فمستوي استغلال الطاقة الحالي يمكن أن يؤثر على استجابة المديرين للتغير في الطلب وبالتبعية سلوك التكاليف فعند مستوي استغلال عالي للطاقة لا يفضل المديرون الخفض الفوري للموارد غير المستغلة عند انخفاض الطلب بسبب عدم اليقين بشأن استمرارية هذا الانخفاض في حين أنه عند زيادة الطلب وفي حالة استغلال مستوي عالي من الطاقة فيقوم المديرون بزيادة الموارد لمقابلة الزيادة في الطلب مما يعني أن استجابة التكلفة للانخفاض في الطلب تكون أقل من استجابتها للزيادة المماثلة في الطلب مما يتسبب في لزوجة التكاليف، **وحوكمة الشركات** من خلال دورها في الحد من مشاكل الوكالة فحوكمة الشركات القوية تساعد في تحييد دوافع المديرين لتعزيز مصالحهم الخاصة على حساب مصالح المساهمين من خلال منعهم من الإفراط في زيادة الموارد وبالتالي زيادة التكاليف استجابة لزيادة حجم النشاط وتشجيعهم على التخلص من الموارد غير المستغلة وبالتالي تخفيض التكاليف استجابة لانخفاض حجم النشاط، وبالتالي فإن حوكمة الشركات القوية تقلل من العلاقة الإيجابية بين مشاكل الوكالة ولزوجة التكاليف [٥٣].

واختبرت عدة دراسات لزوجة أنواع عديدة من التكاليف [٤٥، ٥٤-٥٧] مثل تكلفة البضاعة المباعة والتكاليف العمومية والإدارية وتعد من أكثر التكاليف استخداماً

في الأبحاث والدراسات إلا أنهم لا يظهرون سلوكاً لزجاً للتغير البسيط في إيراد المبيعات، وتكاليف النفقات العامة، وتكاليف التشغيل وهذا النوع من التكاليف أقل لزوجة عند تجميع البيانات عبر فترة زمنية طويلة وفي حالة معاناة الشركة من انخفاض كبير في ايراد المبيعات، تكلفة العمالة وهي مماثلة للتكاليف البيعية والعمومية والإدارية، تكلفة البحث والتطوير وذلك لأنها تخضع لحرية الإدارة وقد تلجأ الإدارة لزيادة التكاليف في حالة ارتفاع حجم النشاط ويصبح من الصعب خفضها في حالة انخفاض النشاط، وتكلفة الإنفاق على المعدات والممتلكات والآلات الرأسمالية فعندما ينخفض الطلب تقوم الإدارة بتخفيض حجم الموارد إلا أنها لن تستطيع التخلص من تكاليف تلك الأصول مما يترتب عليه السلوك اللزج للتكلفة، إلا أن Uy [٥٨] أوضح أن الشركات الصناعية الفلبينية تعدل هياكل تكاليفها سواء كانت تكلفة بضاعة مباعة أو استثمار أو إجمالي التكاليف التشغيلية مع التغيرات في حجم الطلب مما يعني عدم اتصاف هذه التكاليف باللزوجة.

وللتحقق من السلوك اللزج للتكاليف فقد قدم .Anderson et al [٤٥] نموذجاً كمياً يعتمد على تحليل التمايز والتغيرات اللوغاريتيمة لاختبار السلوك اللزج للتكاليف عند تغير حجم النشاط حيث تختلف التكاليف في المقدار في حالة انخفاض الطلب عنه في حالة الزيادة بشكل نسبي وذلك عند المقارنة بالسنة الحالية أو الفترة المعيارية، ويعتمد النموذج على قياس لوغاريتم بند التكلفة المراد قياس سلوكه بين فترتين وسمي النموذج بنموذج ABJ الأحرف الأولي من أسماؤهم Anderson ,Banker, Jamakiraman، وقد لاقي النموذج شهرة عالية في التحقق من مدي لزوجة التكاليف.

واختبرت دراسة .Reynoso et al [١١] تأثير النمو الاقتصادي على لزوجة التكاليف في الشركات المسجلة في بورصة طهران خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، وأظهرت نتائج الدراسة أن التكاليف البيعية والعمومية والإدارية وتكلفة البضاعة المباعة وتكاليف التشغيل أظهروا سلوكاً لزجاً، كما أفصحت نتائج الدراسة عن أن سلوك التكاليف كان لزجاً خلال فترة الازدهار (٢٠٠٨ -٢٠١٠) بالإضافة إلى

أن التكاليف لا تظهر سلوكاً لزجاً خلال فترة الركود، وبالتالي تشير نتائج الدراسة إلى أن التكاليف تكون أكثر لزوجة في فترات الازدهار مقارنة بفترة الركود الاقتصادي.

في حين اختبرت دراسة Ugurlu et al. [٤٧] تأثير لزوجة التكاليف على عوائد الاستحواذ للشركات التي قامت بعملية استحواذ في الولايات المتحدة في الفترة من ٢٠٠٣-٢٠١٥، وذلك بسبب أن المستويات المرتفعة من لزوجة التكاليف تتسبب في انخفاض مرونة الموارد مما يجعل التكامل بعد عمليات الدمج والاستحواذ أكثر صعوبة ويؤدي لعوائد استحواذ أقل، وأوضحت نتائج الدراسة أن ٧٣% من الشركات المستحوذة لديها لزوجة في التكاليف البيعية والعمومية والإدارية، بالإضافة إلى أن الزيادة في لزوجة التكاليف تؤدي إلى انخفاض كبير في العوائد غير العادية التراكمية الناتجة من عملية الاستحواذ.

وقام Huong [٥٠] باختبار تأثير لزوجة التكاليف على ربحية الشركات المسجلة في بورصة فيتنام في الفترة من ٢٠١١ -٢٠١٥، وأظهرت نتائج الدراسة أن التكاليف البيعية والعمومية والإدارية للشركات تسلك سلوكاً لزجاً وبمستوي مرتفع من اللزوجة مقارنة بالشركات الأمريكية والبرازيلية وذلك بسبب تأخر استجابة المديرين لانخفاض الطلب في السوق وأن المديرين لا يدركوا ظاهرة اللزوجة أو بسبب توقع المديرين بالانخفاض المؤقت للطلب وأنه سيتم استعادته قريباً، بالإضافة لتأثير لزوجة التكاليف على ربحية السهم المتوقعة، وبالتالي التأثير السلبي على استقرار الشركة، واختبرت دراسة Warganegara, and Tamara [٥٩] مدي وجود سلوك لزوجة التكاليف في الشركات المقيدة بالبورصة الاندونيسية، بالإضافة لاختبار تأثير لزوجة التكاليف على ربحية الشركات، وأظهرت نتائج الدراسة أن التكاليف في الشركات الإندونيسية تسلك سلوكاً لزجاً، بالإضافة للتأثير السلبي للزوجة التكاليف على الأداء المالي للشركات وهو ما يعني أن ربحية الشركات تعتمد جزئياً على قدرة المديرين على تعديل التكاليف وفقاً للمتغيرات البيئية، وأن تصميم هيكل تكاليف للشركة يجب أن يكون أكثر مرونة ويأخذ في الاعتبار تقلب المبيعات.

وفي دراسة أجراها Wei and Li [٦٠] لاختبار أثر دوافع إدارة الأرباح على لزوجة التكاليف في الشركات الصينية، بالإضافة لاختبار ما إذا هذا التأثير

يختلف باختلاف دوافع إدارة الأرباح، توصلت نتائج الدراسة إلى أنه عند انخفاض الطلب وفي حالة كان لدى المديرين الدافع لزيادة الدخل المحاسبي فإنه يمكن تخفيض التكاليف مما يؤدي لإضعاف لزوجة التكاليف، بالإضافة إلى أنه عندما يكون لدي المديرين الحافز لتخفيض الأرباح فيمكنهم أن يخفضوا الدخل عن طريق زيادة التكاليف مما يزيد من لزوجة التكاليف.

واستهدفت دراسة Costa et al. [٦١] اختبار العلاقة بين القيود المالية ولزوجة التكاليف باستخدام عينة من الشركات الأمريكية في الأعوام من ١٩٧٦-٢٠١٦، وكشفت نتائج الدراسة عن أن الشركات التي لديها قيود مالية تظهر مستويات لزوجة أقل وهذا أكثر وضوحاً في التكاليف البيعية والعمومية والإدارية مقارنة بتكاليف التشغيل، كما توصل الباحثون إلى أن القيود المالية تؤدي إلى لزوجة تكاليف أقل حتى عندما يكون لدى المديرين تفاؤل بشأن الأداء والمبيعات المستقبلية وذلك بسبب أن الموارد تحتاج لتكاليف وأن القيود المالية تؤثر على توافر الموارد، وقد يرجع السبب في ذلك إلى أن البقاء يصبح الهدف الأساسي للشركات التي لديها قيود مالية مما يجعلها تخفض من قيمة التكاليف البيعية والعمومية والإدارية.

وكشفت دراسة Hosseinipour et al. [٦٢] والتي استهدفت اختبار محددات سلوك لزوجة التكاليف والمتمثلة في تكاليف التعديل وتكاليف الوكالة والتكاليف السياسية وحوكمة الشركات في الشركات المقيدة ببورصة طهران في السنوات ٢٠٠٦-٢٠١٧ عن وجود ارتباط معنوي موجب بين تكاليف التعديل وتكاليف الوكالة ولزوجة التكاليف، في حين أن الارتباط بين التكاليف السياسية وحوكمة الشركات ولزوجة التكاليف كان سلبي ومعنوي، وهذه النتائج مهمة للمديرين لفهم سلوك التكلفة وبالتالي التخطيط والرقابة وإدارة التكاليف.

في حين اختبرت دراسة Abu-Serdaneh [٦٣] بعض العوامل المؤثرة على لزوجة التكاليف وتتمثل هذه العوامل في كثافة الأصول وكثافة الديون والتدفقات النقدية الحرة والنمو الاقتصادي، وتم التوصل إلى أن سلوك لزوجة التكلفة يختلف باختلاف حسابات التكاليف أو نوع التكلفة فالتكاليف البيعية والعمومية والإدارية تظهر سلوكاً لزجاً،

أما تكلفة البضاعة المباعة فتسلك سلوكاً متماثلاً، وبالتالي فإن درجة اللزوجة تختلف عبر الأنواع المختلفة للتكلفة والشركات والصناعة والبلاد بما في ذلك إمكانية الالتصاق أو عدم الالتصاق، كما أوضحت نتائج الدراسة أن نموذج التكاليف البيعية والعمومية والإدارية يظهر درجة عالية من اللزوجة بالنسبة للتدفقات النقدية الحرة والتي تعكس طموح المديرين لتحسين الأداء من خلال أنشطة البيع والإعلان وبدرجة أقل لزوجة في حالة كثافة الديون لتقليل تكلفة الفائدة في حالة ارتفاع مستوي الديون، وأن نموذج تكلفة البضاعة المباعة يوضح درجة عالية من لزوجة التكاليف في الشركات التي لديها كثافة أصول مرتفعة ودرجة أقل من اللزوجة بالنسبة للتدفقات النقدية الحرة حيث أن المديرين أقل احتمالاً لتقليل التكاليف استجابة لانخفاض الطلب من أجل تجنب العواقب المهنية السلبية وتم العثور على درجة أقل من اللزوجة للنمو في انخفاض الناتج المحلي لإجمالي الفترة.

وأشارت نتائج دراسة Lopatta et al. [٦٤] إلى أن قرارات إدارة التكلفة التي يتخذها المديرون التنفيذيون والناتجة عن نواياهم في جني مكاسب شخصية من بناء امبراطوريتهم أو محاولتهم لتحقيق الأرباح المستهدفة في الأجل القصير والتي تؤدي إلى مستويات مرتفعة من لزوجة التكاليف البيعية والعمومية والإدارية ترتبط سلبياً بقيمة المساهمين، بالإضافة إلى أن هذا الارتباط السلبي يكون أكبر عندما لا ترتبط مصالح الإدارة بخلق قيمة للمساهمين.

١-٣ العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة ولزوجة التكاليف:

قامت العديد من أدبيات المحاسبة بدراسة وتحليل أثر الثقة الإدارية المفرطة باعتبارها أحد أكثر التحيزات السلوكية تأثيراً في اتخاذ القرارات كمحدد للزوجة التكاليف، فعندما ينخفض حجم الطلب على منتجات الشركة يقوم المديرون الأكفاء بالتخفيض من لزوجة التكاليف عن طريق تخفيض التكاليف ولذلك من المتوقع أن لزوجة التكاليف تكون مرتفعة في حالة إدارة الشركة بواسطة مديرين تنفيذيين مفرطي الثقة، فبسبب الثقة المفرطة يكون المديرون أكثر احتمالاً لتقدير الطلب المستقبلي بشكل مبالغ فيه مما يقلل احتمالية تخفيض التكاليف عند انخفاض المبيعات.

واختبر Zhu [١٢] أثر الثقة الإدارية المفرطة على لزوجة التكاليف، فالثقة الإدارية المفرطة للمديرين تجعلهم يبالغون في تقديرهم لقوتهم ودقة أحكامهم وتجعلهم لا يمتلكون فهماً واضحاً للمخاطر المستقبلية وعند مواجهة انخفاض في الطلب فإن هؤلاء المديرين لا يعدلون من التكلفة في الحال، ولكن يعتقدوا أنهم يمكنهم قلب الوضع لصالحهم عن طريق قدرتهم، ولذلك يحافظوا على الموارد غير المستغلة ما يزيد من لزوجة التكاليف، كما اختبر الباحث تأثير الرقابة الداخلية والتي هي وسيلة مهمة للشركات للتعامل مع مخاطر الأعمال ولها تأثير على التحكم في تصرفات المديرين غير العقلانية على علاقة الثقة الإدارية المفرطة بلزوجة التكاليف، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الثقة الإدارية المفرطة تزيد من لزوجة التكاليف، كما أن أنظمة الرقابة الداخلية القوية يمكن أن تخفض من لزوجة التكاليف.

وتناول Qin et al. [١٣] دراسة سلوك التكاليف من منظور السلوك الإداري وأوضحوا أن لزوجة التكاليف تزداد عندما يتم إدارة الشركة بواسطة مديرين تنفيذيين ذوي ثقة إدارية مفرطة، وذلك بسبب أن الثقة المفرطة تتسبب في تحيز التفاؤل والميل للإيجابية الزائدة أو التفاؤل الزائد لقدرتهم على استعادة المبيعات في حالة انخفاضها، وكنتيجة لذلك فإنهم يحتفظون بالتكاليف البيعية والعمومية والإدارية عندما تنخفض المبيعات مما يؤدي لزيادة لزوجة التكاليف، وأوضح الباحثون أن الثقة الإدارية المفرطة تقدم تفسيراً للزوجة التكاليف يختلف عن التفسيرات الاقتصادية وتفسيرات الوكالة وأن الشركات ذات المديرين التنفيذيين مفرطي الثقة لديها درجة لزوجة أكبر في التكاليف.

ومن ناحية أخري اختبر Hur et al. [١٤] تأثير مستوي الثقة الإدارية المفرطة للمدير التنفيذي على القرار المتعلق بتكاليف البحث والتطوير والتي تعد جزء من استراتيجية الشركة طويلة الأجل لتحقيق الاستدامة طويلة الأجل، فنظراً لأن نفقات البحث والتطوير هي استثمارات طويلة الأجل فقد يتخذ المدير التنفيذي اجراءات فعالة لخفض التكاليف فيما يتعلق بالبحث والتطوير لتحسين الأداء على المدي القصير، ومع ذلك يمكن للمدير التنفيذي مفرط الثقة والذي لديه توقعات بنمو المبيعات في المستقبل أن يتبني استراتيجية استثمار المزيد من الموارد وزيادة الإنفاق على البحث والتطوير

لتعزيز الأداء الضعيف للأعمال، مما يعني أنه يظهر سلوكاً لزجاً للتكاليف، وأوضح الباحثون أن للثقة الإدارية المفرطة تأثيراً على قرار المدير بالحفاظ على الموارد الحالية تحسباً لزيادة المبيعات في المستقبل مما يؤدي إلى لزوجة التكاليف.

كما درس Keke [٦٥] تأثير الثقة الإدارية المفرطة على لزوجة التكاليف وهو أمر ذو أهمية كبيرة لتحسين إدارة التكلفة بالشركة وقرار الإنفاق، وتوصل الباحث إلى أن هناك مشاكل واضحة تتعلق بالالتزام بالتكلفة في الشركات الصناعية، كما أن ثقة المديرين المفرطة أدت لتفاقم لزوجة التكاليف في الشركات الصناعية نظراً للتوقعات المتفائلة بشأن المستقبل لأسباب مثل تأثير أفضل من المتوسط وتحيز الإسناد الذاتي فعندما ينخفض الدخل التشغيلي سيكون المديرين متفائلين بشأن المستقبل ولن يقللوا من الموارد التي تحتفظ بها الشركات في الوقت المناسب تحت التأثير المشترك لآلية الاستعداد والآلية المالية وآلية القدرة ثم يقترن بتأثير تكاليف التعديل، وعلى العكس من ذلك عندما يرتفع الدخل التشغيلي للشركة سيزيد المديرون بشكل كبير من أصول الشركة، لذلك فإن ثقة المديرون المفرطة ستؤدي لتعميق لزوجة تكاليف الشركات.

في حين اختبر Khalilabad [٦٦] التأثير المباشر للثقة الإدارية على لزوجة التكاليف والتأثير غير المباشر للثقة الإدارية عبر لزوجة التكاليف على الملائمة القيمية، فأحد العوامل الفعالة في الملائمة القيمية وأسعار الأسهم هو منع الأخبار السيئة والأداء السلبي، مثل هذا السلوك الإداري بالإضافة إلى دوافع الوكالة يمكن أن ينتج عن الثقة الإدارية المفرطة، ومن ناحية أخري من المتوقع أن لزوجة تكاليف البيع والتوزيع تزيد مع الثقة الإدارية المفرطة ومن المتوقع أن تؤثر على الملائمة القيمية للمعلومات المحاسبية، وكشفت نتائج الدراسة عن أن هناك علاقة إيجابية ومعنوية بين الثقة الإدارية المفرطة ولزوجة التكاليف، بالإضافة لوجود علاقة سلبية بين الثقة الإدارية المفرطة والملائمة القيمية، كما أنه لا توجد علاقة بين الثقة الإدارية المفرطة والملائمة القيمية من خلال لزوجة التكاليف.

وقام .Liang et al [٦٧] باختبار تأثير الخصائص الشخصية للمديرين على لزوجة التكاليف ودور الإشراف البنكي على هذه العلاقة، وما إذا كان هذا التأثير يختلف باختلاف تصنيف التكاليف، وأسفرت نتائج الدراسة عن تأثير الخصائص الشخصية

للمديرين على لزوجة التكاليف حيث يؤثر عمر ونوع المدير التنفيذي على لزوجة التكاليف فالمديرين الرجال والأصغر سناً يكونوا أكثر تفاؤلاً ولديهم ثقة مفرطة عن التوقعات المستقبلية ولديهم الثقة التامة باستعادة الأوضاع السابقة مستقبلاً مما يؤدي لارتفاع لزوجة التكاليف وهو ما توصلت إليه دراسة Wu [٦٨]، إلا أنه لا توجد علاقة بين مدة بقاء المدير التنفيذي في الشركة ولزوجة التكاليف، بالإضافة إلى أن العلاقة بين الخصائص الشخصية للمديرين ولزوجة التكاليف تتأثر بمستوى الإشراف، فعندما تكون درجة الإشراف عالية أو مرتفعة فإن الخصائص الشخصية للمدير التنفيذي لا تؤثر على لزوجة التكاليف بشكل معنوي، إضافة لما سبق فإن تأثير الخصائص الشخصية والإشراف البنكي على لزوجة التكاليف ينعكس فقط على تكاليف أخري بخلاف تكاليف العمالة.

وفي ضوء ما سبق يُتوقع أن الثقة الإدارية المفرطة تؤثر على لزوجة التكاليف، لذا يمكن صياغة الفرضية الأولى من فرضيات البحث على النحو التالي:

"تؤثر الثقة الإدارية المفرطة تأثيراً معنوياً على لزوجة التكاليف بالشركات موضع التطبيق"

٢- لزوجة التكاليف والتحفظ المحاسبي:

٢-١ التحفظ المحاسبي:

يرتكز الإطار الفكري للمدخل الإيجابي للنظرية المحاسبية على العديد من المفاهيم ويُعد التحفظ المحاسبي أحد المفاهيم الأساسية وذلك بسبب التركيز على كيفية الاختيار بين البدائل والطرق المحاسبية، مما يترتب عليه زيادة شفافية ودقة التقارير المالية، ولذلك يُعد التحفظ المحاسبي معيار يسمح للإدارة بحرية الاختيار والمفاضلة بين الطرق والبدائل المحاسبية التي تؤدي إلي تقليل الأرباح التراكمية المعلن عنها في التقارير المالية وذلك عن طريق تعجيل الاعتراف بالمصاريف والخسائر وتقييم الالتزامات بأعلى القيم المتاحة وتأخير الاعتراف بالإيرادات والأرباح لحين تحققها وتقييم الأصول بأقل القيم المتاحة، مما يعني عدم الأخذ في الاعتبار أي أرباح متوقعة بينما تؤخذ الخسائر المتوقعة في الاعتبار، ويُفسر التحفظ المحاسبي بأنه تفضيل المحاسبين للبدائل المحاسبية التي تؤدي إلى الإفصاح عن قيم منخفضة لحقوق الملكية وقيم مرتفعة للالتزامات [٦٩]، وقد عرف مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي

FASB طبقاً لقائمة المفاهيم SFAC2 ١٩٨٠ التحفظ المحاسبي بأنه رد فعل مُتعقل تجاه عدم التأكد وذللك في محاولة التأكد من أنه قد تم بشكل كاف مراعاة حالات عدم التأكد والمخاطر المتأصلة في بيئة الأعمال، وبالتالي فإن التحفظ المحاسبي يعني استخدام القيمة الأقل تفاؤلاً والأكثر تشاؤماً [٧٠]، كما عُرف التحفظ المحاسبي في إطار إعداد وعرض القوائم المالية في المعايير المحاسبية المصرية بأنه تبني درجة من الحذر عند وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد بحيث لا ينتج عنها تضخيم للأصول والدخل أو تقليل للالتزامات والمصروفات [٧١]، وعرف عبد الحميد [٧٢] التحفظ المحاسبي بأنه يشير إلى حالات عدم التأكد التي يتم الاعتماد فيها على أدلة أكثر في حالة الاعتراف بالمكاسب والأرباح مقارنة بالأدلة المستخدمة عند الاعتراف بالخسائر والمصروفات مما يؤدي إلى التأثير على الإيرادات والأصول بالتخفيض والمصروفات والخصوم بالزيادة مما يؤثر بالسلب على حقوق الملكية أو صافي الأصول، ولذك يشير التحفظ المحاسبي لتخلي المحاسب عن نظرته التفاؤلية عند المفاضلة بين الطرق المحاسبية فيتم الاعتراف بجميع الخسائر أو الأعباء المحتملة مع عدم الاعتراف بالإيرادات والأرباح ما لم تكن محققة بالفعل، وبالتالي يُعد التحفظ المحاسبي في ظل ظروف عدم اليقين سمة مرغوبة للقياس والتقييم المحاسبي ووسيلة لزيادة كفاءة التعاقدات مع الإدارة والحد من الممارسات الانتهازية للإدارة مما يؤدي لتأمين مصالح المساهمين وزيادة قيمة الشركة [١٥].

وللتحفظ المحاسبي نوعان [٧٣-٧٤] ، **الأول**: تحفظ مشروط ويطلق عليه التحفظ الاختياري حيث لا يتوافر فيه اختيار الإدارة بين الطرق المحاسبية عند معالجة بعض بنود القوائم المالية، كما يطلق عليه التحفظ اللاحق أو التحفظ المعتمد على الأخبار، وهذا النوع من التحفظ معلق على شرط حدوث حدث معين يتم تحديد طريقة التعامل معه من قبل الإدارة مسبقاً بمعني أنه يتم تخفيض القيمة الدفترية لصافي الأصول في حالة حدوث أحداث معينة غير مرغوبة، إلا أنه لا يتم زيادتها في حالة حدوث أحداث غير مرغوبة، أما **الثاني**: فهو تحفظ غير مشروط ويطلق عليه التحفظ السابق أو غير المعتمد على الأخبار وهو غير معلق على حدوث حدث معين ولكنه

اختيار لطريقة محاسبية معينة مسبقاً لمعالجة بند معين من بنود القوائم المالية في حالة وجود عدة بدائل لمعالجة البند محاسبياً، وبناء عليه فإن التحفظ غير المشروط هو الاختيار المسبق للطرق المحاسبية الخاصة بمعالجة الأصول والخصوم والتي تؤدي لانخفاض في القيمة الدفترية عن القيمة السوقية لصافي الأصول.

وللتطبيق العملي للتحفظ المحاسبي مؤيدين ومعارضين [٧٥] فتستند وجهة النظر المعارضة للإطار المفاهيمي الجديد للـ FASB عام ٢٠١٠ والذي يفيد بأن التحفظ المحاسبي يتعارض مع حيادية المعلومات المحاسبية ولذلك فإنه للتمثيل الصادق للمعلومات يجب ألا يتضمن التحفظ المحاسبي، حيث أنه يمثل نوعاً من التحيز في المعلومات المحاسبية مما يسبب تأثيراً على حيادية المعلومات المحاسبية كما أنه لا يعتمد على أساس علمي وبالتالي فإن تطبيقه سيؤدي إلى تخفيض أرباح في السنة الحالية على حساب السنة أو السنوات السـابقة [٧٦]. وفي هذا السياق أظهرت بعض الدراسات أن للتحفظ المحاسبي أثاراً ليس فقط على تخفيض الربح الحالي للشركة بل قد يصل الأمر لتكوين احتياطيات مستترة قد تستخدمها الإدارة لزيادة أرباح الفترات اللاحقة مما ينعكس سلبياً على أرباح الفترة الحالية وبالتالي تفقد قدرتها على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية [٧٧]، ولتبني التحفظ المحاسبي مبررات تتمثل أهمها في الحد من انتهازية الإدارة والذي تسبب في تعرض العديد من الشركات العالمية للانهيار نتيجة قيامها بممارسات تخرج عن التحفظ المحاسبي، وهو ما توصلت إليه دراسة Astuti [٦٩]حيث قام باختبار أثر التحفظ المحاسبي على إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في البورصة الاندونيسية في الفترة من ٢٠١٦-٢٠١٨ فالربح المعلن عنه يتأثر بمعايير المديرين وأحكامهم بما فيها توقيت الاعتراف بالإيرادات والمصروفات، وبالتالي قد تستخدم الإدارة الإجراءات غير المتحفظة لعرض نتائج نمو الشركات، وبالتالي فإن للتحفظ المحاسبي تأثيراً على الحد من انتهازية الإدارة، وتوصلت دراسة Karami [٧٨] لنفس النتيجة، في حين تعتمد وجهة النظر المؤيدة للتحفظ المحاسبي على إظهار دور التحفظ المحاسبي في زيادة فاعلية التعاقدات في علاقات الوكالة، حيث يؤدي تطبيق التحفظ المحاسبي

لتحجيم قدرة الشركة على التحيز في المعلومات المحاسبية والحد من قدرة الإدارة على التصرف بانتهازية لتحقيق منافع خاصة على حساب مصالح الأطراف الأخرى مما يزيد من جودة التقارير المالية التي تعمل على تخفيض عدم تماثل المعلومات والناتجة بسبب الاختيار العكسي والمشاكـــــــل الأخلاقيـــــــة للمديـــــــرين [٧٩-٨٠].

يُعد التحفظ المحاسبي من أهم التحديات التي تواجه تحديد الرصيد الأمثل للنقدية، حيث يقلل التحفظ المحاسبي عدم تماثل المعلومات ويخفض تكاليف الوكالة بين المديرين وأصحاب المصلحة ذوي الصلة لتقليل تكلفة رأس المال للقضاء على الصراع بين المديرين وحاملي الديون والمساهمين بسبب انخفاض المخاطر المتعلقة بمدفوعات الأرباح، وهناك من يرى أن للتحفظ المحاسبي تأثير سلبي على الاحتفاظ بالنقدية حيث يقلل التحفظ المحاسبي من قدرة المديرين على إدارة الارباح وبالتالي فإن المديرين لديهم حوافز قليلة لامتلاك فائض نقدي مما يشير إلى أن الشركات الأقل تحفظاً تحتفظ برصيد نقدية أعلى، وقاما Shehata and Rashed [٨١] بدراسة أثر التحفظ المحاسبي على عدم تماثل المعلومات والاحتفاظ بالنقدية، بالإضافة إلى اختبار الدور الوسيط لعدم تماثل المعلومات على العلاقة بين التحفظ المحاسبي والاحتفاظ بالنقدية، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن التحفظ المحاسبي ليس له تأثير كبير على عدم تماثل المعلومات، كما تم التوصل إلى أن التحفظ المحاسبي يؤثر سلبياً على الاحتفاظ بالنقدية.

في حين اختبرا Ania and Chong [٨٢] تأثير التحفظ المحاسبي والمراجعي على جودة الأرباح في الشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية في السنوات من ٢٠١٢ – ٢٠١٧ لتفسير الدور المتداخل للتحفظ المحاسبي والمراجعي على جودة الأرباح، وأفصحت نتائج الدراسة عن أن هناك تأثير معنوي وموجب للتحفظ المراجعي على جودة الأرباح وليس للتحفظ المحاسبي تأثير على جودة الأرباح مقاساً بتمهيد الدخل مما يعني أن المستخدمين يميلون للاعتماد على تقارير المراجعين عند تقدير جودة الأرباح، في حين أوضحت دراسة Krismiaji [٨٣] أن تخصص المراجع وطول فترة عمله لهما تأثير إيجابي على التحفظ المحاسبي في حين أن حجم الشركة يؤثر سلباً على التحفظ المحاسبي.

كما اختبر Alkurdi et al. [١٥] أثر هيكل الملكية على مستوي التحفظ المحاسبي في الأردن وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك تأثير عكسي للملكية الحكومية على التحفظ المحاسبي كما تشير نتائج الدراسة وجود علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين الملكية الأجنبية والمؤسسية على التحفظ المحاسبي، في حين لا توجد علاقة بين تركز الملكية والتحفظ المحاسبي، في حين قاما Solichah and Fachrurrozie [٨٤] باختبار تأثير الملكية الإدارية والرافعة المالية وحجم الشركة والربحية على التحفظ المحاسبي في الشركات الإندونيسية، وتوصلت الدراسة إلى أن الملكية الإدارية والرافعة المالية وحجم الشركة والربحية تؤثر في الوقت نفسه على التحفظ المحاسبي، بالإضافة إلى أن حجم الشركة له تأثير ايجابي كبير على التحفظ المحاسبي، بالإضافة للتأثير السلبي الكبير للربحية على التحفظ المحاسبي وفي نفس الوقت ليس للملكية الإدارية والنفوذ تأثير كبير على التحفظ المحاسبي، واختبرت دراسة Sugiarto, and Fachrurrozie [٨٥] تأثير التعثر المالي والرافعة المالية وفرص الاستثمار والملكية الإدارية على التحفظ المحاسبي في الشركات الصناعية الاندونيسية في عام ٢٠١٣-٢٠١٦ وأوضحت نتائج الدراسة أن التعثر المالي والرافعة المالية لهما تأثير ايجابي على التحفظ المحاسبي، في حين أن الملكية الادارية لها تأثير سلبي كبير على التحفظ المحاسبي، ومجموعة فرص الاستثمار ليس لها تأثير على التحفظ المحاسبي، وبالتالي فإن الضائقة المالية والرافعة المالية يمكن أن تزيد من تطبيق التحفظ المحاسبي، في حين أن الملكية الإدارية تقلل من التحفظ المحاسبي.

وفي دراسة قاما بها Hsieh and Novoselov [٨٦] لاختبار ما إذا كان يمكن تفسير التحفظ المحاسبي كاستجابة عقلانية للغموض وعدم التأكد حيث أن قواعد القرار في ظل الغموض وعدم التأكد تضع وزناً أكبر نسبياً للسلبية أكثر من النتائج الإيجابية بمعني إظهار الحذر وبالتالي يزيد التحفظ المحاسبي من قوة الأخبار السيئة التي تكون أكثر أهمية في ظل قواعد اتخاذ القرارات الحذرة، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الشركات التي تواجه قدراً أكبر من الغموض تكون أكثر تحفظا.

في حين Guo et al. [٨٧] قاموا باختبار تأثير المسئولية الاجتماعية للشركة على التحفظ المحاسبي، وتوصلت الدراسة إلى أن مستوي التحفظ المحاسبي في التقارير المالية يزداد بشكل كبير مع الأنشطة المسئولة اجتماعياً كما تؤكد الدراسة على أن التحفظ المحاسبي أكثر وضوحاً بالنسبة للشركات التي تخصص المزيد من الموارد لبرامج المسئولية الاجتماعية تمشياً مع نظرية أصحاب المصالح، وتشير نتائج الدراسة إلى أن الشركات الموجه نحو المسئولية الاجتماعية للشركات من المرجح أن تستخدم التحفظ المحاسبي للالتزام بمصداقية العمل لصالح أصحاب المصلحة مما يعني أن مدي التحفظ يمكن أن يترتب على جهود الشركة لتعزيز العلاقات مع أصحاب المصلحة.

واستهدفت دراسةUgwuanyi and Ugwunta [٨٨] اختبار تأثير التحفظ المحاسبي على أداء الشركات النيجيرية، فهناك ارتباط إيجابي بين التحفظ المحاسبي والربحية المستقبلية وأصبح التحفظ المحاسبي حافزاً للمديرين لرعاية المشاريع التي تحقق إنجازاً أفضل لزيادة وتحسين الأداء المستقبلي، إلا أن النتائج أوضحت وجود تأثير للتحفظ المحاسبي ولكن غير هام على أداء الشركة، مما يعني أن الشركات لا تمارس التحفظ المحاسبي مما يترتب عليه انخفاض جودة التقارير المالية.

٢-٢ العلاقة بين لزوجة التكاليف والتحفظ المحاسبي:

تدرك الإدارة الآفاق المستقبلية للشركة أكثر من المستثمرين الخارجيين، وعندما تنخفض المبيعات فيقرر المديرون الاحتفاظ أو التخلص من الموارد، فإذا احتفظ المديرون بالموارد غير المستغلة لاعتبارات اقتصادية مثل تكاليف التعديل لتكثيف الطاقة في حالة انتعاش المبيعات فيترتب على ذلك لزوجة التكاليف، وهذا الاختيار قد يكون في صالح الشركة، ولكن إدارة الشركة لا تنقل معلوماتها الخاصة بمصداقية للأطراف الخارجية مما يؤدي لزيادة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين مما يؤدي لزيادة دوافع الإدارة للمبالغة في تقدير النتائج المالية، ولتخفيض عدم التماثل في المعلومات فيمكن للتحفظ المحاسبي أن يخفض من هذه الفرصة عن طريق تقييد قوة الإدارة أو دوافعها في تحقيق المكاسب وتخفيض الخسائر، إن الدرجة العالية من التحفظ المحاسبي يرجع للزوجة التكاليف مما يجعل

الأرباح أقل في حالة لزوجة التكاليف، وفسرا Homburg and Nasev [٢١] لزوجة التكاليف وقرار المديرين بتحمل تكاليف موارد غير مستغلة عند انخفاض المبيعات كنوع من المخاطرة، واختبار تأثيرها على التحفظ الشرطي، وتم التوصل إلى أن لزوجة التكاليف تزيد من التوقيت غير المتماثل للاعتراف بالأرباح عن طريق تأجيل الاعتراف بالأخبار الجيدة وفي الوقت نفسه تعجيل الاعتراف بالأخبار السيئة، بالإضافة لذلك تشير نتائج الدراسة إلى أن عدم التماثل في توقيت الاعتراف بالأرباح في الشركات التي لديها لزوجة تكاليف يكون أقوي في وجود العوامل المحاسبية كما ينعكس في المستحقات، وتعني النتائج أن لزوجة التكاليف تكون مكلفة بسبب التحفظ الشرطي، وأن السوق يفصل بين الشركات ذات الكفاءة العالية والتي تستطيع استعادة مبيعاتها وتلك التي لا تستطيع استعادة مبيعاتها.

وقام .Fasarany et al [٢٢] بدراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي ولزوجة التكاليف في الشركات المدرجة في بورصة طهران في الفترة من ٢٠١٢-٢٠١٧، وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة مباشرة بين سلوك لزوجة التكاليف والتحفظ المحاسبي.

واختبرا Fourati and Ghorbel [٢٠] تأثير لزوجة التكاليف على التحفظ المحاسبي في ١٨ دولة في الفترة من ١٩٩٧ – ٢٠١٥، وكشفت نتائج الدراسة عن وجود لزوجة التكاليف والتحفظ المحاسبي علي المستوي الدولي وذلك باستخدام نموذج Banker et al. (2016)، كما أن العلاقة بين لزوجة التكاليف والتحفظ المحاسبي تختلف عبر البلدان وعلى مستوي الصناعات، كما أن كثافة العمالة والتدفقات النقدية الحرة كمحددات للزوجة التكاليف تزال مهمة في نموذج قياس التحفظ المحاسبي.

وفي ذات السياق استهدفت دراسة Ghazalat and Serdaneh [٨٩] اختبار سلوك التكاليف في دول مجلس التعاون الخليجي (قطر، دولة الامارات العربية، البحرين، المملكة العربية السعودية، وعمان والكويت) وما إذا كانت تسلك سلوكاً لزجاً، بالإضافة لاختبار العلاقة بين لزوجة التكاليف والتحفظ المحاسبي، كما اختبرت الدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي وسلوك التكاليف اللزج، بالإضافة إلى اختبار خصائص الشركة (كثافة الديون، كثافة الأصول، كثافة رأس المال العامل)

على سلوك لزوجة التكاليف، وأسفرت نتائج الدراسة عن وجود السلوك اللزج للتكاليف في شركات دول الخليج، كما تختلف درجة لزوجة التكاليف بين هذه الدول، كما أوضحت نتائج الدراسة أن الشركات التي لديها مستويات مرتفعة من لزوجة التكاليف لديها مستويات مرتفعة من التحفظ المحاسبي، وأنه لا توجد لزوجة للتكاليف في الشركات التي لديها مستويات مرتفعة من الديون في قوائمها المالية، لكن الشركات التي لديها كثافة في رأس المال تميل للزوجة عندما تنخفض ايراداتها، كما توصلت الدراسة لعدم وجود علاقة بين لزوجة التكاليف ومتغيرات النمو الاقتصادي.

وفي دراسة أجراها .Bua et al [٩٠] لاختبار وجود ظاهرة لزوجة التكاليف في الشركات الصينية في الفترة ٢٠٠١-٢٠١٢، بالإضافة لاختبار تأثير هذه الظاهرة على دقة التنبؤات بالأرباح وعلى التحفظ المحاسبي، أوضحت نتائج الدراسة انتشار هذه الظاهرة في الشركات الصينية، وأن هناك عوامل تؤدي لزيادة انتشارها وهي (تكلفة تعديل الموارد، تفاؤل الإدارة، مشاكل الوكالة)، بالإضافة إلى أن درجة لزوجة التكاليف تكون أكبر في حالة وجود كثافة عالية في الأصول الثابتة أو في العمالة، وستنخفض درجة اللزوجة عند انخفاض المبيعات في السنوات التالية، كما أن هذا السلوك منتشر بشكل أكبر في الشركات المملوكة للدولة، كما أن نموذج لزوجة التكاليف يؤدي لتحسن كبير في دقة التنبؤات بالأرباح ويؤدي لفهم أفضل للقوائم المالية، بالإضافة إلى أن نماذج قياس التحفظ التي لا تأخذ في الاعتبار لزوجة التكاليف ستبالغ في تقدير الدرجة الفعلية للتحفظ، مما يعني أنه من خلال التحكم في سلوك التكلفة يمكن زيادة دقة توقعات الأرباح وتخفيض المبالغة في تقديرات التحفظ المحاسبي.

في حين قام .Bankera eta al [٩١] بتضمين نماذج قياس التحفظ المحاسبي بلزوجة التكاليف، وتم التوصل إلى أن النماذج القياسية التي لا تتحكم في لزوجة التكاليف تبالغ في تقديرات متوسط درجة التحفظ بأكثر من الربع، وبعبارة أخري تخطئ هذه النماذج في تفسير ما هو في الواقع لزوجة تكلفة كدليل على التحفظ المشروط مما يؤدي لتحيزات كبيرة، كما اختبر .Banker et al [٩٢] تأثير لزوجة التكاليف والتحفظ الشرطي على تحليل العلاقة بين الحجم والربح والتكلفة (CVP)،

وتوصل الباحثون إلى أن تجاهل لزوجة لتكاليف والتحفظ المحاسبي سيؤدي لأخطاء في تقدير العلاقة بين الحجم والتكلفة والربح.

ودرسا Mahdavinia and Zolfaghari [٩٣] العلاقة بين لزوجة التكاليف والتقلبات في أسعار الأسهم، بالإضافة لدراسة الدور المعدل للتحفظ المحاسبي على العلاقة بين لزوجة التكاليف وتقلبات أسعار الأسهم في ٩٣ شركة مسجلة في بورصة طهران في الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٥، وتوصلا الباحثان لعدم وجود علاقة بين لزوجة التكاليف وتقلبات أسعار الأسهم، ولكن هناك علاقة إيجابية معنوية بين لزوجة التكاليف في الشركات ذات المستويات المرتفعة من التحفظ المحاسبي وتقلبات أسعار الأسهم وذلك بسبب ارتفاع التكاليف في فترات انخفاض الدخل.

وعدل Khodadadi et al. [٩٤] نموذج قياس التحفظ المحاسبي الشرطي اعتماداً على تأثير سلوك لزوجة التكاليف، وتم تطبيق النموذج على عينة من ١٠٥ شركة في بورصة طهران في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥، وأوضحت نتائج الدراسة أن عدم إدراج لزوجة التكاليف في نماذج قياس التحفظ يؤدي لانحياز تصاعدي في تقدير التحفظ، بمعني آخر أظهر النموذج المُعدل تقديراً أكثر دقة لمقياس التحفظ، كما أظهرت النتائج أن التقديرات المتحفظة في النموذج القياسي سوف تكون مشوهة بسبب عدم وجود رقابة على محددات تغييرات لزوجة التكاليف في الشركات المدرجة في بورصة طهران للأوراق المالية.

وفي ضوء ما سبق يُتوقع أن لزوجة التكاليف تؤثر على التحفظ المحاسبي، لذا يمكن صياغة الفرضية الثانية من فرضيات البحث على النحو التالي:

"تؤثر لزوجة التكاليف تأثيراً معنوياً على التحفظ المحاسبي بالشركات موضع التطبيق"

٣-٢ العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة والتحفظ المحاسبي:

تُؤدي الثقة الإدارية المفرطة إلى تقديرات متفائلة بخصوص النتائج المستقبلية والمبالغة في تقدير الأصول بالإضافة لتأجيل الأخبار السيئة بسبب ضعف الأداء بسبب أن النتائج المتوقعة قادرة على تغطية الخلل الحالي في الأداء مما يؤدي لتبني الشركة لاستراتيجيات محاسبية أقل تحفظاً، وقد يكون للثقة الإدارية المفرطة تأثير

إيجابي على التحفظ المحاسبي حيث يطالب مجلس الإدارة المديرين مفرطي الثقة باستخدام تقارير متحفظة لتعويض الآثار السلبية للثقة المفرطة على التقارير المالية، بالإضافة لميل المديرين مفرطي الثقة للاستثمار في الشركات النامية المحفوفة بالمخاطر والتي تميل إلى أن تكون أكثر تحفظاً في تقاريرها المالية [١٩،٩٥].

واستهدفت دراسة Baqhi [٩٦] اختبار العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة والتحفظ المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة طهران في الفترة من ٢٠٠٥ – ٢٠١٧ بالإضافة لاختبار التأثير التفاعلي للثقة الإدارية المفرطة والتحفظ المحاسبي على أداء الشركات، كما استهدفت الدراسة التأثير المُعدل لظروف عدم التأكد وقيود التمويل على التفاعل بين الثقة الإدارية المفرطة والتحفظ المحاسبي على الأداء المستقبلي، وكشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة معنوية بين الثقة الإدارية المفرطة والتحفظ المحاسبي حيث يحد التحفظ المحاسبي من الآثار السلبية المترتبة على ثقة المديرين المفرطة، كما أن الشركات ذات المديرين مفرطي الثقة والممارسات المحاسبية المتحفظة تتمتع بأداء مستقبلي إيجابي، بالإضافة لدور ظروف عدم التأكد وقيود التمويل في التأثير على التفاعل بين الثقة المفرطة والتحفظ المحاسبي على الأداء المستقبلي، حيث تُؤدي قيود التمويل وظروف عدم التأكد لتقليل تفاؤل الإدارة والثقة المفرطة.

واختبرت دراسة Rashid [١٧] العلاقة بين الثقة الادارية المفرطة والتحفظ المحاسبي وكذلك العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة والتحفظ المحاسبي وعدم اليقين وأيضاً العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة والتحفظ المحاسبي وتكلفة رأس المال في الشركات المدرجة في بورصة طهران في الفترة من ٢٠٠٦ – ٢٠١٦ ، وكشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة سلبية بين تفاؤل المديرين والتحفظ المحاسبي مما يعني أن المزيد من التحفظ المحاسبي يمكن أن يؤدي إلى انخفاض في تفاؤل المديرين.

في حين اختبرت دراسةAhmed and Duellman [١٨] ما إذا كان المديرون الواثقون بشكل مفرط يبالغون في تقدير العوائد المستقبلية من استثمارات شركاتهم وبالتالي يميلون إلى تأخير الاعتراف بالخسائر واستخدام طرق محاسبية أقل تحفظاً علاوة على اختبار ما إذا كانت المراجعة الخارجية تُساعد في التخفيف من هذا التأثير، وأوضحت نتائج الدراسة

أن الثقة الإدارية المفرطة تؤدي إلى المبالغة في تقدير العوائد المستقبلية من المشاريع أو الأصول الحالية وهذا له تأثيران **الأول**: من المحتمل أن يقوم المديرون بتعجيل الاعتراف بالمكاسب وتأجيل الاعتراف بالخسائر علاوة على ذلك حتي عندما يتم الاعتراف بالخسائر فمن المحتمل تخفيض حجم هذه الخسائر مما يعني أن الثقة المفرطة تؤدي إلى تقارير مالية أقل تحفظاً، **الثاني**: هو أن المبالغة في تقدير الأصول وتقليل الالتزامات مما يؤدي إلى المبالغة في التقدير ويترتب على ذلك إعداد تقارير أكثر صرامة عن الأصول وتقليل التحفظ غير الشرطي، وأفصحت نتائج الدراسة عن أن هناك علاقة سلبية بين الثقة الإدارية المفرطة والتحفظ المحاسبي، كما أن التغييرات في الثقة المفرطة ترتبط سلبياً بتغيرات في التحفظ المحاسبي بعد تغيير الرئيس التنفيذي، كما توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد تأثير للمراجعة الخارجية على العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة والتحفظ المحاسبي، وفي ذات السياق اختبرت دراسة .Hwang et al [١٩] ما إذا كان المديرون مفرطي الثقة يميلون لتأجيل الاعتراف بالخسائر (الأخبار السيئة) وتعجيل الاعتراف بالأرباح (الأخبار الجيدة) ويستخدمون سياسات محاسبية أقل تحفظاً في الشركات الكورية في الفترة من ٢٠٠٣ – ٢٠١١ وتوصل الباحثون إلى أن هناك علاقة سلبية بين الثقة الإدارية المفرطة والتحفظ المحاسبي، وبالتالي فإن المديرين مفرطي الثقة يميلون لإعداد تقارير مالية أقل تحفظاً.

كما تناولت دراسة .Abulezz et al [٩٥] تأثير الثقة الإدارية المفرطة على التحفظ المحاسبي في الشركات المصرية في الفترة من ٢٠١٢-٢٠١٧ وتوصلت الدراسة إلى أن المديرين مفرطي الثقة أقل عرضة لإصدار تقارير مالية متحفظة وبالتالي فهم يميلون إلى المبالغة في الدخل المفصح عنه مقارنة بالمديرين الأقل ثقة، وذلك بسبب مبالغة المديرين مفرطي الثقة في تقدير عوائد شركتهم وبالتالي فسوف يقومون بتأجيل الاعتراف بالخسائر بالإضافة لتخفيض قيمة هذه الخسائر واستخدام طرق محاسبية أقل تحفظاً علاوة على المبالغة في تقدير قيم الأصول وتخفيض الالتزامات.

هذا وقد اختبرت دراسة .Salehi et al [٩٧] تأثير الثقة الإدارية المفرطة على التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح الحقيقية في الشركات المسجلة ببورصة طهران في الفترة من ٢٠٠٨ -٢٠١٥، وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة سلبية بين الثقة الإدارية المفرطة

والتحفظ المحاسبي، بالإضافة إلى أن الثقة الإدارية المفرطة ترتبط سلبياً بإدارة الأرباح الحقيقية، وبالتالي فعندما يواجه المديرون العديد من المشكلات المالية فإنهم لا ينخرطون في إدارة الأرباح الحقيقية لأنها لا تزيد من قيمة الشركات على المدي الطويل بل تتسبب في الضرر له، وبالتالي فالمديرين مفرطي الثقة يستخدمون تقارير محاسبية أقل تحفظاً.

وقامت دراسة .Rustiarini et al [٩٨] باختبار خصائص مجلس الإدارة وتحديداً الحجم والخبرة والثقة الإدارية المفرطة على التحفظ المحاسبي في الشركات الإندونيسية في الفترة من ٢٠١٧-٢٠١٩ كما اختبرت الدراسة الدور المُعدل للملكية المؤسسية على هذه العلاقة، وأوضحت نتائج الدراسة أن خبرة مجلس الإدارة تزيد من التحفظ المحاسبي بينما تقلل الثقة المفرطة من التحفظ المحاسبي، كما أن الملكية المؤسسية تقوي من العلاقة بين خبرة مجلس الإدارة والتحفظ، بالإضافة إلى أن التفاعل بين الثقة الإدارية المفرطة وعدد المستثمرين المؤسسين له تأثير سلبي على التحفظ المحاسبي.

ومما سبق يُتوقع أن الثقة الإدارية المفرطة تؤثر على اختيار استراتيجيات التحفظ المحاسبي، لذا يمكن صياغة الفرضية الثالثة من فرضيات البحث على النحو التالي:

"تؤثر الثقة الإدارية المفرطة تأثيراً معنوياً على التحفظ المحاسبي بالشركات موضع التطبيق"

٣- الدور الوسيط للزوجة التكاليف:

قامت العديد من أدبيات المحاسبة بدراسة وتحليل أثر الثقة الإدارية المفرطة باعتبارها أحد أكثر التحيزات السلوكية تأثيراً في اتخاذ القرارات كمحدد للزوجة التكاليف، فعندما ينخفض حجم الطلب على منتجات الشركة يقوم المديرون الأكفاء بالتخفيض من لزوجة التكاليف عن طريق تخفيض التكاليف، ولذلك من المُتوقع أن لزوجة التكاليف تكون مرتفعة في حالة إدارة الشركة بواسطة مديرين تنفيذيين مفرطي الثقة، فبسبب الثقة المفرطة يكون المديرون أكثر احتمالاً لتقدير الطلب المستقبلي بشكل مبالغ فيه مما يقلل احتمالية تخفيض التكاليف عند انخفاض المبيعات، وتوصلت العديد من الأدبيات إلي أن للثقة الإدارية المفرطة تأثير سلبي على لزوجة التكاليف [١٢ -١٤، ٦٥-٦٦].

وعندما تنخفض المبيعات فيقرر المديرون الاحتفاظ أو التخلص من الموارد، فإذا احتفظ المديرون بالموارد غير المستغلة لاعتبارات اقتصادية مثل تكاليف التعديل

لتكثيف الطاقة في حالة انتعاش المبيعات فيترتب على ذلك لزوجة التكاليف، وهذا الاختيار قد يكون في صالح الشركة، ولكن إدارة الشركة لا تنقل معلوماتها الخاصة بمصداقية للأطراف الخارجية مما يؤدي لزيادة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين مما يؤدي لزيادة دوافع الإدارة للمبالغة في تقدير النتائج المالية، وبالتالي اختيار استراتيجيات محاسبية أقل تحفظاً، وتوصلت دراسات لوجود علاقة بين لزوجة التكاليف والتحفظ المحاسبي [٢٠-٢٢، ٨٩].

كما تُؤدي الثقة الإدارية المفرطة إلى تقديرات متفائلة بخصوص النتائج المستقبلية والمبالغة في تقدير الأصول بالإضافة لتأجيل الأخبار السيئة بسبب ضعف الأداء بسبب أن النتائج المتوقعة قادرة على تغطية الخلل الحالي في الأداء مما يؤدي لتبني الشركة لاستراتيجيات محاسبية أقل تحفظاً، وانتهت دراسات عدة إلى أن المديرين مفرطي الثقة يميلون لاستخدام استراتيجيات أقل تحفظاً، حيث يحد التحفظ المحاسبي من ثقة المديرين المفرطة [١٧-١٨، ٩٥-٩٦]

بناء على ما سبق فيثار تساؤل حول ما إذا كان للزوجة التكاليف دور في تعزيز العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة والتحفظ المحاسبي، لذا يمكن صياغة الفرضية الرابعة من فرضيات البحث على النحو التالي:

"لزوجة التكاليف تتوسط العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة والتحفظ المحاسبي بالشركات موضع التطبيق"

٤- الدور المُعدل لحوكمة الشركات:

٤-١ حوكمة الشركات:

حظيت حوكمة الشركات باهتمام متزايد في العقود الأخيرة لا سيما منذ الأزمة المالية الأسيوية عام ١٩٩٧ وفضائح الشركات في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وترتبط حوكمة الشركات ارتباطاً وثيقاً بالمسئولية الاجتماعية للشركات (CSR) والتي تعني التزام الشركة ليس فقط تجاه المساهمين ولكن أيضاً أصحاب المصلحة مثل الموظفين والعملاء والموردين والمجتمع ككل، ولذلك تعمل حوكمة الشركات على حث الإدارة على مراعاة أصحاب المصلحة، وبالتالي فإن قيمة

أصحاب المصلحة تحسن من قيمة المساهمين على المدي الطويل، مما يستوجب أن تهتم الشركة ذات الإدارة الجيدة بأصحاب المصلحة [٩٩]، وتم تصميم حوكمة الشركات لتعزيز بيئة الاستثمار وخلق حالة مالية مستقرة في أسواق رأس المال من خلال تعزيز الموثوقية والشفافية والمساءلة على مستوي الشركة، ويحدد مدخل حوكمة الشركات العلاقة بين مختلف الأطراف المعنية والشركة بما في ذلك الإدارة والمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين، ولذلك من أجل تعظيم قيمة أصحاب المصلحة يجب على مجلس الإدارة فهم طبيعة العواقب الاجتماعية والبيئية الناشئة عن عمليات الشركة علاوة على ذلك يمكن اعتبار الشركات التي تعمل في المجتمع بموجب عقد يسمح لها باستخدام موارد المجتمع في عملياتها لإنتاج المنتجات والخدمات دون أن يكون لها حق أصيل في هذه الموارد [١٠٠].

ويمكن اعتبار حوكمة الشركات (CG) بمثابة آلية لتحقيق التوازن بين المصالح الاقتصادية والاجتماعية للشركات، وبالتالي تحقيق التوازن بين مصالح المساهمين والمجتمع ككل، ولذلك قام Gerged [٢٣] باختبار تأثير آليات حوكمة الشركات الداخلية (CG) على الإفصاح البيئي للشركات (CED) في الاقتصاديات الناشئة (الأردن)، وتوصل الباحث لوجود اتجاه متزايد في ممارسات الإفصاح البيئي، ومع ذلك فهي لا تزال في مرحلة مبكرة مقارنة بنظيراتها المتقدمة، علاوة على أن حجم مجلس الإدارة واستقلالية المجلس وازدواجية دور الرئيس التنفيذي والملكية الأجنبية لها علاقة موجبة مع الإفصاح البيئي، في حين ترتبط الملكية الإدارية والملكية المؤسسية وتركيز الملكية بشكل سلبي مع كمية المعلومات المفصح عنها.

وتتمثل مبادئ حوكمة الشركات في **الشفافية** حيث تقوم الشركات بتقديم معلومات جوهرية وذات صلة ومفهومة ويمكن توصيلها لأصحاب المصالح، **المسائلة** وهي شرط أساسي لتحقيق أداء مستدام، **المسئولية** والذي يتطلب من الشركات الامتثال للقوانين واللوائح وأن تكون مسئولة تجاه المجتمع والبيئة، **الاستقلال** وذلك لضمان عدم سيطرة الشركات على بعضها البعض وعدم تدخل الأطراف الأخرى، **الإنصاف** ويتمثل في الاهتمام بمصالح المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين [٢٤] .

لاختبار تأثير آليات حوكمة الشركات الجيدة على الأداء المالي للشركات قاما Kyere and Ausloos [١٠١] بفحص خمس آليات لحوكمة الشركات (رأس المال الداخلي، حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، ازدواجية دور الرئيس التنفيذي، اجتماعات لجنة المراجعة) على مؤشرين للأداء المالي في الشركات البريطانية هما (العائد على الأصول، Tobin's Q)، وتوصلا الباحثان إلي أن بعض آليات الحوكمة مثل (حجم مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة المستقلين) تظهر قوة تنبؤيه على مؤشرات الأداء المالي، كذلك فإن وجود مجلس إدارة مستقل وقوي يعد أحد الحلول لمشكلة الوكالة عن طريق تخفيض التكلفة مما ينعكس على تحسين الأداء المالي، كما يؤثر تكرار اجتماعات لجنة المراجعة على العائد على الأصول وليس على Tobin's Q، كما أظهرت نتائج الدراسة أنه لا يوجد تأثير لازدواجية دور الرئيس التنفيذي على مؤشرات الأداء المالي، وبالتالي فإن اختيار آليات حوكمة صحيحة وجيدة يمكن أن يحسن الأداء المالي للشركات، وفي ذات السياق قام Altawalbeh [١٠٢] باختبار تأثير آليات حوكمة الشركات والمتمثلة في (هيكل مجلس الإدارة، وهيكل الملكية) على أداء الشركات في بورصة عمان في الفترة من ٢٠١٢-٢٠١٧، وتوصل الباحث إلي أن تكرار اجتماعات مجلس الإدارة والملكية الحكومية يؤثران بشكل إيجابي ومعنوي على أداء الشركة، حيث يعد تكرار اجتماعات مجلس الإدارة مؤشراً على فعالية المجلس والذي يعزز جودة اتخاذ القرار مما ينعكس على أداء الشركة، إلا أن أعضاء مجلس الإدارة المستقلين لا يضمنون تحسن أداء الشركة.

كما قاما Ejaz and Haron [١٠٣] بدراسة كيفية تأثير آليات حوكمة الشركات على أداء البنوك الإسلامية في ١٢٩ دولة إسلامية (الشرق الأوسط، جنوب آسيا، جنوب شرق آسيا) في الفترة من ٢٠٠٨-٢٠١٧، وتوصلا الباحثان إلى أن لجنة المراجعة والهيئة الشرعية لهما تأثير على أداء البنوك الإسلامية (العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية)، في حين أن حجم مجلس الإدارة ولجنة إدارة المخاطر لهما تأثير سلبي معنوي على أداء البنوك الإسلامية.

واختبر Kong et al. [١٠٤] نوعية ملكية الشركات كأحد آليات حوكمة الشركات بالإضافة لتركز الملكية على خلق قيمة للشركات الصينية، وتوصل الباحثون إلى

أن الشركات غير الحكومية ترتبط بمُعدل أعلىTobin's Q، بينما هناك علاقة سلبية بين ملكية الدولة للشركة وTobin's Q ، وأن تأثير تركز الملكية كآلية فعالة لحوكمة الشركات يكون أضعف كلما كانت الشركات مملوكة للدولة مما يدعو لخصخصة الشركات المملوكة للدولة وإجراء الإصلاحات السليمة لتطوير سوق الأوراق المالية في الصين.

واستهدفت دراسة قام بها .Almaqtari et al [١٠٥] اختبار تأثير آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية في الشركات الهندية المسجلة في بورصة مومباي، وتم قياس حوكمة الشركات من خلال فعالية مجلس الإدارة، وخصائص لجنة المراجعة، والملكية الأجنبية، وجودة المراجعة، وأسفرت نتائج الدراسة عن أن خصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وجودة المراجعة لهم تأثير كبير على جودة التقارير المالية، وليس للملكية الأجنبية أي مساهمة في جودة التقارير المالية.

٤-٢ الدور المُعدل لحوكمة الشركات على العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة والتحفظ المحاسبي عبر لزوجة التكاليف.

لاختبار العلاقة بين حوكمة الشركات والثقة الإدارية المفرطة اختبرت دراسة .Hijjawi et al [٢٥] تأثير حوكمة الشركات على الحد من الآثار السلبية للثقة الإدارية المفرطة في شركات الاستثمار العقاري الاسترالية في الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٩، وتوصل الباحثون إلى أن ٦٨% من الرؤساء التنفيذيين لديهم ثقة إدارية مفرطة خلال فترة الدراسة إلا أن الثقة المفرطة لدى المديرين لم يكن لها تأثير على قرارات الأنشطة الاستثمارية ولعل السبب في ذلك يرجع لوجود حوكمة عالية للشركات، حيث تعد شركات العقارات الاسترالية شركات رائدة في مجال الاستدامة، وبالتالي يمكن تخفيض الآثار السلبية الناتجة عن الثقة المفرطة من خلال تعزيز حوكمة الشركات والتي تعد ركيزة أساسية للاستدامة.

ولاختبار العلاقة بين حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي استهدفت دراسة مليجي [١٠٦] اختبار أثر كل من هيكل المليكة (المليكة الإدارية، والمؤسسية، وملكية كبار المستثمرين، والملكية العائلية، وتشتت المليكة) وخصائص مجلس الإدارة (حجم مجلس الإدارة، عدد مرات اجتماعه، استقلال أعضائه، الفصل بين رئيس مجلس

الإدارة والعضو المنتدب) على مستوي التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٠ -٢٠١٢، وتوصلت الدراسة لضعف مستوي التحفظ المحاسبي في الشركات المسجلة بالبيئة المصرية، كما أن للملكية المؤسسية والمشتتة واستقلال مجلس الإدارة وازدواجية دور المدير التنفيذي الأول تأثيراً معنوياً على مستوي التحفظ المحاسبي، بينما لا يوجد تأثيراً معنوياً لكل من الملكية الإدارية والعائلية ومليكة كبار المستثمرين وحجم مجلس الإدارة وعدد مرات اجتماعهم على التحفظ المحاسبي، كما اختبرت دراسة عبد الغفار [١٠٧] مستوي التحفظ في القوائم المالية للشركات المصرية، ودراسة العلاقة بين آليات ونظم الحوكمة ومستوي التحفظ المحاسبي، ثم بيان العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي وأهمية تطبيق القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة، ثم بيان أثر العلاقة بين آليات ونظم حوكمة الشركات ومستوى التحفظ المحاسبي على تطبيق القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة ونوع وشكل العلاقة، وهل هناك علاقة بين تطبيق القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة وترشيد القرارات الاستثمارية، وتوصلت الباحثة إلي أن التكامل بين الآليات المحاسبية وغير المحاسبية للحوكمة يساعد على تحسين القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة، كما أن تقوية وتفعيل آليات ونظم الحوكمة له مردود إيجابي يؤدي إلى الحد من التلاعب في مستوي التحفظ المحاسبي، كما أن هناك علاقة معنوية بين الآليات الإدارية والتنظيمية للحوكمة ومستوى التحفظ في التقارير المالية، بالإضافة إلى أن هناك علاقة معنوية بين الآليات المحاسبية للحوكمة ومستوي التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية، وهناك علاقة بين الآليات التشريعية والقانونية للحوكمة ومستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية، ولآليات الحوكمة تأثير موجب ومعنوي على كل من تطبيق القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة وترشيد القرارات الاستثمارية، إلا أنه مع دخول مستوى التحفظ المحاسبي لم يعد يشير إلى وجود أثر معنوي على تطبيق القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة، بينما مازال هناك أثر ذو دلالة احصائية على ترشيد القرارات الاستثمارية، وفي نفس السياق أشار Hajawiyah et al. [٢٦] إلى أن آليات

الحوكمة الرشيدة للشركات والمتمثلة في (الملكية المؤسسية، واستقلال المفوضين) لها تأثير إيجابي على التحفظ المحاسبي في القوائم المالية التي تعدها الشركات الاندونيسية في الفترة من ٢٠١٤ – ٢٠١٦، بينما للملكية الإدارية تأثيراً سلبياً على التحفظ المحاسبي، كما توصل الباحثون إلى أن الرافعة المالية تعُدل من تأثير آليات حوكمة الشركات على التحفظ المحاسبي في الشركات.

كما اختبرت دراسة Nasr and Ntim [١٠٨] تأثير آليات حوكمة الشركات متمثلة في (حجم المجلس، استقلالية المجلس، ازدواجية دور المدير التنفيذي، ونوع المراجع الخارجي) على التحفظ المحاسبي في مصر، وكشفت نتائج الدراسة عن أن استقلال مجلس الإدارة يرتبط ايجابياً بالتحفظ المحاسبي وعلى العكس من ذلك فإن حجم المجلس ونوع المراجع يرتبط سلبياً بالتحفظ المحاسبي، في حين أن الفصل بين المدير والمدير التنفيذي ليس له تأثير معنوي على التحفظ المحاسبي، وفي نفس السياق اختبر El-habashy [١٠٩] خصائص حوكمة الشركات والمتمثلة في (خصائص مجلس الادارة، وهيكل الملكية، وجودة المراجعة) على مستوى التحفظ المحاسبي، وأشارت نتائج الدراسة إلي أن استقلالية مجلس الإدارة وجودة المراجعة لهما علاقة ايجابية قوية كبيرة مع التحفظ المحاسبي، إلا أن الملكية المؤسسية لها ارتباط سلبي كبير، ولذلك يُعد التحفظ المحاسبي سياسة بديلة في غياب حوكمة الشركات القوية لتخفيف تعارضات الوكالة.

ولاختبار تأثير حوكمة الشركات الداخلية والمتمثلة في خصائص مجلس الإدارة على تفسير لزوجة التكاليف كسلوك إداري قام Daryaei et al. [١١٠] بإجراء دراسة اختبارية على الشركات المسجلة ببورصة طهران في الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٨، بالإضافة لاختبار الأثر التفاعلي لخصائص الإدارة مثل (المديرين غير التنفيذيين، القدرة الإدارية، الثقة الإدارية المفرطة، إدارة الأرباح) على لزوجة التكاليف، وأوضحت نتائج الدراسة أن تأثيرات الترسيخ الإداري للمديرين غير التنفيذيين يزيد من التأثيرات الإيجابية للقدرة الإدارية على الثقة المفرطة، ومع زيادة الثقة المفرطة فإن إدارة الأرباح تتزايد أيضاً، مما يؤدي لزيادة لزوجة التكلفة، مما يعني أنه عندما يكون المديرون غير التنفيذيين واثقين بشكل مفرط في قدراتهم فمن المرجح أن يشاركوا في الأنشطة الانتهازية وإدارة الأرباح، مما

يتسبب في زيادة لزوجة التكاليف، كما أوضحت دراسة Abdel Megeid [١١١] تأثير خصائص الإدارة على لزوجة التكاليف في مختلف الصناعات المصرية في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٩، وكيف أن إدارة الأرباح ستزيد من لزوجة التكاليف من خلال القرارات الإدارية التي يتم توجيهها بشكل أساسي لتعكس تقديراً أفضل لأداء شركاتهم وأرباحهم من خلال تعديل تكاليف الموارد، حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أن حوكمة الشركات لديها القدرة على التحكم في مجلس الإدارة، وهذا بدوره له تأثير عكسي على لزوجة التكاليف والذي يميل إلى الزيادة إذا كانت الإدارة على استعداد للإفصاح عن توقعات الأرباح المتفائلة بشأن الأداء المستقبلي للشركة، وأن استقلالية مجلس الإدارة وحجم مجلس الإدارة الكبير وغياب ازدواجية الرئيس التنفيذي لهم تأثير إيجابي على المراقبة الفعالة وتقليل إدارة الأرباح، وأظهرت النتائج أن الحوكمة الفعالة للشركات يمكن أن تقلل من لزوجة التكاليف وكذلك إدارة الأرباح، كما قاما Xue and Hong [٥٣] باختبار دوافع إدارة الأرباح على لزوجة التكاليف، وكذلك اختبار تأثير حوكمة الشركات على لزوجة التكاليف، بالإضافة لدراسة الأثر التفاعلي لإدارة الأرباح وحوكمة الشركات على لزوجة التكاليف في الشركات الصينية في الفترة من ٢٠٠٣-٢٠١٠، وأظهرت نتائج الدراسة أن حوكمة الشركات الجيدة تخفض من لزوجة التكاليف، وأن تأثير إدارة الأرباح على لزوجة التكاليف أقوي من تأثير حوكمة الشركات، كما أظهرت نتائج الدراسة أن التفاعل بين إدارة الأرباح وحوكمة الشركات يخفض بشكل كبير لزوجة التكاليف، حيث تحد الحوكمة الرشيدة من انتهازية الإدارة مما يخفض من لزوجة التكاليف.

ولاختبار العلاقة بين حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي ولزوجة التكاليف قاما Pazouki and Darabi [١١٢] بدراسة العلاقة بين خصائص حوكمة الشركات وإدارة الأرباح على لزوجة التكاليف والتحفظ المحاسبي، وأفصحت نتائج الدراسة عن وجود علاقة معنوية بين حوكمة الشركات ولزوجة التكاليف، في حين لا توجد علاقة معنوية بين خصائص جودة الأرباح ولزوجة التكاليف حيث يميل المديرون لتقليل التكاليف من أجل تحقيق أهداف الربح وتجنب الخسائر، ولذلك فإن

تعديل الموارد برشد لتحقيق أهداف الربح يقلل بشكل كبير من لزوجة التكاليف، كما توصلت نتائج الدراسة لوجود علاقة بين لزوجة التكاليف والتحفظ المحاسبي.

واستناداً للتحليل الوارد أعلاه يُتوقع أن حوكمة الشركات تُعدل العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة والتحفظ المحاسبي للشركات عبر لزوجة التكاليف، ويمكن صياغة الفرضية الخامسة من فرضيات البحث على النحو التالي:

"حوكمة الشركات تُعدل العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة والتحفظ المحاسبي عبر لزوجة التكاليف بالشركات موضع التطبيق"

وفى ضوء العرض المنطقي لفرضيات البحث المذكورة أعلاه، يمكن وضع نموذج مقترح للعلاقات بين متغيرات البحث بالشكل التالي:

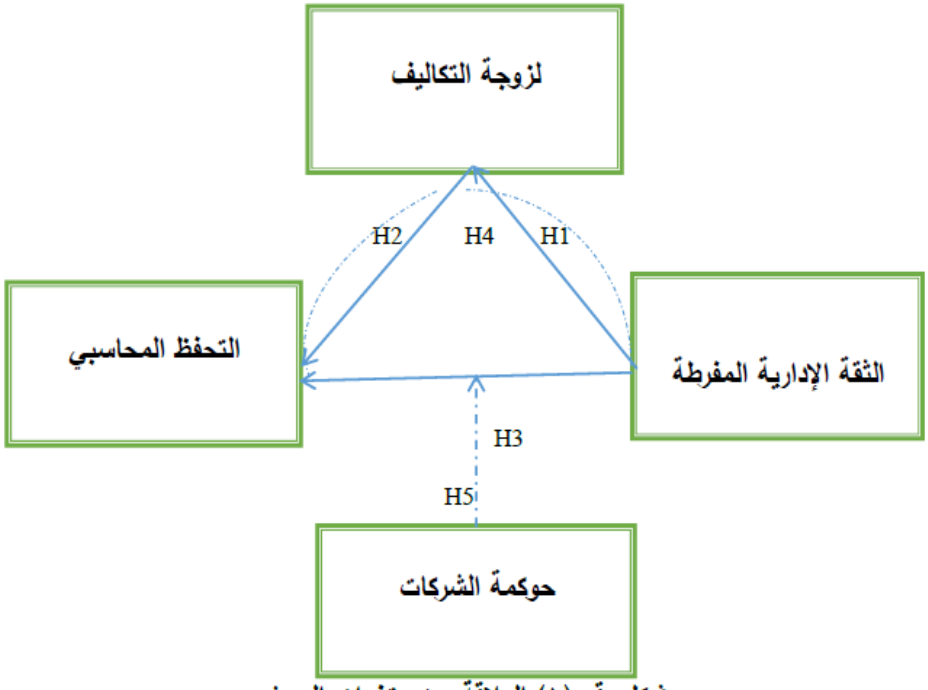

شكل رقم (١) العلاقة بين متغيرات البحث

ثالثاً: مشكلة البحث:

وفي ضوء مراجعة الباحثة للدراسات الأجنبية التي تناولت متغيرات البحث، اتضح وجود قدر كبير من الاهتمام بمفهوم الثقة الإدارية المفرطة، ولزوجة التكاليف، والتحفظ المحاسبي، وقدر ليس بالقليل لاهتمامهم بحوكمة الشركات، في حين هناك ندرة في الدراسات العربية – في حدود علم الباحثة – التي تناولت علاقة الثقة الإدارية المفرطة بلزوجة التكاليف، أو تناولت لزوجة التكاليف بالتحفظ المحاسبي، أو تناولت العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة بالتحفظ المحاسبي في ظل توسيط لزوجة التكاليف، وأيضاً الدور الُمعدل لحوكمة الشركات في تلك العلاقات، وفي ضوء ذلك يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

١- هل تؤثر الثقة الإدارية المفرطة تأثيراً معنوياً على لزوجة التكاليف بالشركات موضع التطبيق؟
٢- هل تؤثر لزوجة التكاليف تأثيراً معنوياً على التحفظ المحاسبي بالشركات موضع التطبيق؟
٣- إلي أي مدي تؤثر الثقة الإدارية المفرطة في التحفظ المحاسبي بالشركات موضع التطبيق؟
٤- ما طبيعة الدور الوسيط الذي تؤديه لزوجة التكاليف في العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة والتحفظ المحاسبي في الشركات موضع التطبيق؟
٥- ما طبيعة الدور الُمعدل الذي تؤديه حوكمة الشركات في العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة والتحفظ المحاسبي عبر لزوجة التكاليف بالشركات موضع التطبيق؟

رابعاً: أهداف البحث:

يسعي هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- التعرف على مدي وجود تأثير معنوي للثقة الإدارية المفرطة على لزوجة التكاليف بالشركات موضع التطبيق.
٢- التعرف على مدي وجود تأثير معنوي للزوجة التكاليف على التحفظ المحاسبي بالشركات موضع التطبيق.

٣- تحديد مستوي تأثير الثقة الإدارية المفرطة على التحفظ المحاسبي بالشركات موضع التطبيق.
٤- فهم طبيعة الدور الوسيط للزوجة التكاليف في العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة والتحفظ المحاسبي بالشركات موضع التطبيق.
٥- فهم طبيعة الدور المُعدل للزوجة التكاليف في العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة والتحفظ المحاسبي عبر لزوجة التكاليف بالشركات موضع التطبيق.

خامساً: أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من الاعتبارات العلمية والعملية التالية:

١- يساهم هذا البحث في أدبيات التمويل السلوكي، حيث يلقي الضوء على الجانب السلوكي في تصرفات المديرين بالشركات الصناعية المصرية، وما لها من تأثير على هيكل التكاليف بالشركة وعلى اختيار استراتيجيات التحفظ المحاسبي.
٢- يحاول هذا البحث استخدام منهجية جديدة (وساطة وتفاعلية) في دراسة العلاقة بين المتغيرات.
٣- يستمد البحث أهميته من النتائج المتوقعة منه، والتي يمكن أن تساهم في تقديم دليل علمي عن علاقة الثقة الإدارية المفرطة والتحفظ المحاسبي عبر توسيط لزوجة التكاليف، مما يساهم في محاولة إثراء نتائج الجهود البحثية في البيئة المصرية، وسد الفجوة البحثية بين الدراسات الأجنبية التي تناولت تلك العلاقات والدراسات المحلية.
٤- يوضح البحث الآثار المختلفة للثقة الإدارية المفرطة سواء على لزوجة التكاليف أو التحفظ المحاسبي في الشركات المصرية، وبالتالي توعية العديد من المهنيين والمستخدمين بالعوامل التي من شأنها أن تتحكم في لزوجة التكاليف، وهو ما يُعد امراً مفيداً عند تعيين المديرين التنفيذيين الجدد واختيارهم بشكل ملائم لتحقيق استراتيجيات الشركة.
٥- لم يتم دراسة الأثر المُعدل لحوكمة الشركات على العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة والتحفظ المحاسبي في أيٍ من الأبحاث أو الدراسات الأجنبية أو

المحلية، ولذلك يسعي البحث لرصد الدور التفاعلي لآليات حوكمة الشركات المطبقة بالشركات الصناعية المصرية في الحد من الآثار السلبية على الشركات والناتج عن التصرفات الإدارية النابعة من الثقة الإدارية المفرطة وانعكاسات تلك الآثار على هياكل التكلفة وعلى سياسات التحفظ المحاسبي.

٦- مساعدة الشركات الصناعية من خلال تقديم مجموعة من التوصيات التي تمكنها من تعزيز آليات الحوكمة للحد من الآثار السلبية للثقة المفرطة للمديرين، مما ينعكس على تخفيض لزوجة التكاليف، والتحفظ المحاسبي.

سادساً: منهجية البحث:

تتضمن منهجية البحث متغيرات البحث، وكيفية قياسها، ومجتمع وعينة البحث، ومصادر الحصول على بيانات البحث، وأساليب تحليل متغيرات البحث واختبار فرضيات البحث، وذلك علي النحو التالي:

٦/١ متغيرات البحث، وكيفية قياسها:

تناول البحث الدور الوسيط للزوجة التكاليف في العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة والتحفظ المحاسبي بالشركات، بالإضافة لدراسة الدور المعدل لحوكمة الشركات في العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة وكلٍ من لزوجة التكاليف والتحفظ المحاسبي، لذا تتمثل متغيرات البحث فيما يلي:

١- **الثقة الإدارية المفرطة (المتغير المستقل):** تم استخدام مقياس الإنفاق الاستثماري، وذلك على غرار دراسة (Schrand and Zechman , 2012)، ويحسب المتغير كما يلي:

نسبة الإنفاق الاستثماري = الإنفاق الاستثماري للشركة i في الفترة t/ إجمالي الأصول للشركة i في الفترة t

ويُعد المدير مفرط الثقة ويأخذ المتغير القيمة (١) إذا كانت نسبة الإنفاق الاستثماري للشركة إلي إجمالي الأصول أكبر من متوسط الصناعة، ويأخذ القيمة (٠) بخلاف ذلك.

٢- **التحفظ المحاسبي (المتغير التابع):** إن التحفظ المحاسبي هو الانخفاض في الأرباح التراكمية للفترة حيث يتراكم حجم وعلامة الربح في نفس الإطار الزمني

كمقياس للتحفظ، وفي غياب التحفظ سيتحول الربح بأكمله إلى تدفقات نقدية داخلة، وفي النهاية تتغير دورة الاستحقاق إلى الصفر ويسمى مؤشر المحافظة، وتم قياس المؤشر اعتماداً على دراسة (El-habashy, 2019; Givoly& Hayn, 2000; Ahmed& Duellman, 2007)، ويحسب التحفظ المحاسبي كما يلي:

ACCRUALS= EBEXTit + DEPit - OCFit/ TA

حيث:

EBEXTit صافي الدخل قبل الضرائب والبنود غير العادية.

EBEXTit مصروف الإهلاك في العام.

OCFit التدفقات النقدية التشغيلية

TA = إجمالي الأصول

فإذا كان المؤشر موجب فهذا يعني أن الشركة أكثر تحفظاً.

٣- **لزوجة التكاليف (المتغير الوسيط):** تم قياس لزوجة التكاليف باستخدام نموذج (Banker and Chen, 2006)، وتقاس لزوجة التكاليف كما يلي:

STICKYI = (SG&A/Sales)iŤ – (SG&A/Sales)iŦ

حيث أن:

SG&A التكاليف البيعية والإدارية.

Sales صافي مبيعات الشركة.

Ť أقرب سنة للسنة t والتي تنخفض فيها المبيعات عن العام السابق.

Ŧ أقرب سنة للسنة t والتي تزيد فيها المبيعات عن العام السابق.

و إذا كانت القيمة موجبة دل ذلك على لزوجة التكاليف، أما إذا كانت سالبة دل ذلك على عدم لزوجة التكاليف.

٤- حوكمة الشركات (المتغير المُعدل):

تم إعداد مؤشر للحوكمة يتكون من مجموعة من الآليات، وقامت الباحثة بإعداد أداة تحليل المحتوي (المضمون) بهدف رصد مدي التزام الشركات

الصناعية المدرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية بتطبيق آليات حوكمة الشركات، والمتمثلة في الآتي:

جدول رقم (١) مؤشر حوكمة الشركات

حجم مجلس الإدارة	متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كان عدد أعضاء مجلس الإدارة أكبر من متوسط الصناعة، ويأخذ القيمة (٠) بخلاف ذلك
استقلالية مجلس الإدارة	متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كان عدد الأعضاء غير التنفيذيين أكبر من عدد الأعضاء التنفيذيين، ويأخذ القيمة (٠) بخلاف ذلك
ازدواجية دور المدير التنفيذي	متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كان رئيس مجلس الإدارة ليس المدير التنفيذي، ويأخذ القيمة (٠) بخلاف ذلك
الخبرة المالية للمجلس	متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كانت عدد الأعضاء ذوي الخبرة في المجلس أكبر من الأعضاء من غير ذوي الخبرة، ويأخذ القيمة (٠) بخلاف ذلك
وجود لجنة المراجعة	متغير وهمي يأخذ القيمة (١) في حالة وجود لجنة مراجعة، ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك.
استقلالية لجنة المراجعة	متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا رئيس لجنة المراجعة ليس رئيس مجلس الإدارة، والقيمة (٠) بخلاف ذلك.
الخبرة المالية للجنة المراجعة:	متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا وُجد باللجنة على الأقل عضواً واحداً من ذوي الخبرة المالية، ويأخذ القيمة (٠) بخلاف ذلك.
دوريـــة اجتماعـــات لجنـــة المراجعة	متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كان عدد مرات اجتماع لجنة المراجعة أكبر من متوسط الصناعة، والقيمة (٠) بخلاف ذلك.
جودة المراجعة	متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كان مكتب المراجعة أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبار، ويأخذ القيمة (٠) بخلاف ذلك.
لجنة إدارة المخاطر	متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا وُجد بالشركة لجنة لإدارة المخاطر، والقيمة (٠) بخلاف ذلك.

المصدر: من إعداد الباحثة.

- يتم رصد التزام الشركة بهذه الآليات، ويتم عمل مؤشر سنوي لكل شركة من شركات العينة حيث تأخذ كل شركة رقم من ١٠ في كل سنة من سنوات الدراسة (٦ سنوات).
- يتم حساب متوسط القيم التي حصلت عليها كل شركة من شركات العينة خلال فترة الدراسة، ومقارنتها بمتوسط الصناعة، فإذا كان مجموع ما حصلت عليه الشركة أكبر من متوسط الصناعة يتم إدراج الشركة بالعينة ذات خصائص حوكمة قوية، أما إذا حصلت الشركة على مجموع قيم أقل من متوسط الصناعة فيتم إدراجها بالعينة ذات خصائص حوكمة ضعيفة.

٥- المتغيرات الضابطة:

كثافة الأصول ASINTit = اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول/ صافي إيراد المبيعات

التدفقات النقدية الحرة FCFit = (التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية – توزيعات الأرباح للمساهمين)/ إجمالي الأصول.

٦/٢ مجتمع وعينة البحث:

أ- مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث من جميع الشركات الصناعية المسجلة في البورصة المصرية في الفترة من ٢٠١٥ – ٢٠٢٠، وتم الاقتصار على الشركات الصناعية بهدف الحد من الآثار الناتجة عن اختلاف طبيعة النشاط على نتائج الدراسة، وبما يضمن تجانس المفاهيم التكاليفية بالشركات محل العينة، وكذلك جدوى التحليل المقارن لنتائج الدراسة.

ب- عينة البحث:

تمثلت عينة البحث في ٧٤ شركة صناعية مسجلة في البورصة المصرية توافرت لديها البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة خلال الفترة المحددة للدراسة موزعة على ثمانية قطاعات مختلفة، والجدول التالي يوضح التوزيع القطاعي لعينة البحث.

جدول رقم (٢) التوزيع القطاعي لعينة البحث

م	القطاع (الصناعة)	عدد الشركات	النسبة المئوية
١	الأغذية والمشروبات	٢٠	%٢٧
٢	الموارد الأساسية	١٠	%١٤
٣	خدمات ومنتجات صناعية	٧	%٩
٤	رعاية صحية وأدوية	٨	%١١
٥	سلع ومنسوجات	٧	%٩
٦	ورق ومواد تعبئة وتغليف	٣	%٤
٧	المقاولات	٨	%١١
٨	مواد البناء	١١	%١٥
الإجمالي		٧٤	%١٠٠

المصدر: إعداد الباحثة.

٦/٣ مصادر الحصول على بيانات البحث:

تم الحصول على البيانات المتعلقة بمتغيرات البحث من المصادر التالية:

- القوائم المالية للشركات محل الدراسة والمتاحة على موقع مباشر والبورصة المصرية.
- الموقع الإلكتروني لشركات العينة.
- تقارير مجلس الإدارة للشركات محل العينة.
- تقارير الحوكمة للشركات محل العينة.

٦/٤ نماذج اختبار فرضيات البحث:

النموذج الأول:

$$\mathbf{STICKY}it = \beta0 + \beta1\ \mathbf{OVRCO}it + \beta2\ \mathbf{ASINT}it + \beta3\ \mathbf{FCF}it + \varepsilon it$$

النموذج الثاني:

$$\mathbf{ACCRUALS} = \beta0 + \beta1\ \mathbf{OVRCO}it + \beta2\ \mathbf{ASINT}it + \beta3\ \mathbf{FCF}it + \varepsilon it$$

النموذج الثالث:

$$\mathbf{ACCRUALS} = \beta0 + \beta1\ \mathbf{STICKYI}t + \beta2\ \mathbf{ASINT}it + \beta3\ \mathbf{FCF}it + \varepsilon it$$

النموذج الرابع:

$$\mathbf{ACCRUALS} = \beta0 + \beta1\ \mathbf{OVRCO}it + \beta2\ \mathbf{STICKYI}t + \beta3\ \mathbf{ASINT}it + \beta4\mathbf{FCF}it + \varepsilon it$$

حيث:

STICKY لزوجة التكاليف.

OVRCO الثقة الإدارية المفرطة

ACCRUALS التحفظ المحاسبي.

ASINT كثافة الأصول.

FCF التدفقات النقدية الحرة.

٦/٥ أساليب تحليل البيانات واختبار فرضيات البحث:

لتحليل البيانات واختبار فرضيات البحث تم استخدام حزم التحليل الاحصائي SPSS Ver26 ، وتم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

١- الإحصاءات الوصفية Descriptive Analysis.
٢- معامل الارتباط بيرسون Person Correlation.
٣- الانحدار الخطي المتعدد Multiple Regression Analysis.
٤- اختبار سوبل Sobel Test.

سابعاً: اختبار فرضيات البحث:

أ- نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات البحث:

قامت الباحثة بإجراء تحليل وصفي لمتغيرات البحث للتعرف على قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وكانت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣) التحليل الوصفي لمتغيرات البحث

المتغير	الوسط الحسابي	الحد الأدنى	الحد الأقصى	الانحراف المعياري
إيراد المبيعات	1507	0	46629	4668
إجمالي الأصول	3925	2	243823	18718
الإنفاق الاستثماري	52.80	0.39	784	71.59
التكاليف البيعية والإدارية	74.98	0.00011	2772	238
إجمالي حقوق الملكية	1029.68	2184.4	816.68	17890.96
صافي الربح	153.69	1452.94	7670.49	708.84
التدفقات النقدية الحرة	0.125	-15.128	2.99	60.151
حجم مجلس الإدارة	8	3	17	2.536
استقلالية مجلس الإدارة	0.90	0	1	.294
ازدواجية دور المدير التنفيذي	.42	0	1	.493
خبرة أعضاء مجلس الإدارة	.95	0	1	.216
لجنة المراجعة	.93	0	1	.259
استقلالية لجنة المراجعة	.80	0	1	.402
الخبرة المالية للجنة المراجعة	.90	0	1	.300
دورية اجتماعات لجنة المراجعة	5	0	18	3.486
جودة المراجعة	.35	0	1	.478
لجنة المخاطر	.07	0	1	.259

المصدر: إعداد الباحثة في ضوء نتائج التحليل الإحصائي

وبالنظر للجدول السابق يتضح ما يلي:

- تتراوح إيرادات المبيعات بين صفر و 46629 مليون، كما بلغ متوسط المتغير 1507 مليون جنيه بانحراف معياري 4668.
- إجمالي الأصول في شركات العينة يتراوح بين ٢ مليون و243823 مليون، كما بلغ متوسط المتغير 3925 بانحراف معياري 18718.
- بلغ الحد الأدنى لنسبة الإنفاق الاستثماري في شركات العينة (0.39 %) والحد الأقصى (784%)، كما بلغ متوسط المتغير 52.80 بانحراف معياري 71.59، وتشير هذه النتائج لتفاوت كبير بين قيم المتغير والذي يُعد مقياس لظاهرة الثقة الإدارية المفرطة، وبصفة خاصة عند زيادتها عن متوسط الصناعة.
- تتراوح التكاليف البيعية والإدارية بين 0.00011 مليون و 2772 مليون، كما بلغ متوسط المتغير 74.98 مليون بانحراف معياري 238 مليون، ويتضح من هذه النتائج التفاوت الكبير بين مفردات العينة في قيمة التكاليف البيعية والإدارية.
- إجمالي حقوق الملكية تراوحت بين 2184.4 مليون و816.68 مليون بمتوسط 1029.68 مليون وانحراف معياري 17890.96 مليون.
- تراوح صافي ربح شركات العينة قبل خصم البنود غير العادية بين 1452.94 مليون جنيه و 7670.49 بانحراف معياري 708.84 وبمتوسط حسابي 153.69 مليون.
- بالنسبة للتدفقات النقدية الحرة تراوحت بين 15.128- و 2.99 بمتوسط حسابي 0.125 وانحراف معياري 60.151، وتشير القيم المنخفضة للمتغير لانخفاض التدفقات النقدية الحرة وبالتالي انخفاض استخدام الإدارة للفائض النقدي في أنشطة غير مضيفة للقيمة.
- بالنسبة لمؤشر حوكمة الشركات والذي سيتم الاعتماد عليه في تقسيم شركات العينة لشركات ذات خصائص حوكمة قوية وأخري ذات خصائص حوكمة ضعيفة يتضح ما يلي:

- تتفاوت أعداد أعضاء مجلس الإدارة بين ٣ أعضاء والذي يمثل الحد الأدنى و ١٧ عضو والذي يمثل الحد الأقصى، في حين بلغ متوسط عدد الأعضاء ٨ بانحراف معياري 2.536.
- بالنسبة لاستقلالية مجلس الإدارة والذي يشير لعدد الأعضاء غير التنفيذيين إلي الأعضاء التنفيذيين فقد أشارت نتائج الإحصاء الوصفي إلى أن الحد الأدنى لنسبة الاستقلال صفر % مما يعني عدم وجود أعضاء غير تنفيذيين، في حين بلغ الحد الأقصى لنسبة الاستقلالية ١٠٠%.
- بالنسبة لخبرة أعضاء مجلس الإدارة والذي يشير لعدد الأعضاء ذوي الخبرة المالية، فقد أشارت نتائج الإحصاء الوصفي إلى أن الحد الأدنى لخبرة الأعضاء صفر %، في حين بلغ الحد الأقصى لخبرة الأعضاء ١٠٠%.
- عدد مرات انعقاد لجنة المراجعة سنوياً يختلف من شركة لأخري حيث بلغ الحد الأدنى لعدد مرات انعقاد لجنة المراجعة صفر والحد الأقصى ١٨ مرة سنوياً ومتوسط عدد مرات الانعقاد ٥ مرات بانحراف معياري قدره 3.486 وتدل زيادة عدد مرات انعقاد لجنة المراجعة سنوياً على دور لجنة المراجعة الهام في أنظمة الضبط الداخلي والحد من حالات الغش والتلاعب من خلال المناقشة والمتابعة الدورية لأعمال الشركة.

ب- مصفوفة ارتباط بيرسون للارتباط بين متغيرات البحث:

تم اختبار الارتباطات بين متغيرات البحث لمعرفة طبيعة واتجاه العلاقة باستخدام معامل ارتباط بيرسون، ويوضح الجدول التالي نتائج الاختبار.

جدول رقم (٤) مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات البحث

Variables		ACCRUALS	STICKY	OVRCON	ASINT	FCF
ACCRUALS	Pearson Correlation Sig.	1				
STICKY	Pearson Correlation Sig.	-0.620 0.000	1			
OVRCON	Pearson Correlation Sig.	-.0.563* .007	-0.624 0.000	1		
ASINT	Pearson Correlation Sig.	0.617 0.002	0.538 0.000	0.679 0.051	1	
FCF	Pearson Correlation Sig.	0.738 0.004	0.634 0.000	0.587 0.003	0.753 0.007	1

المصدر: إعداد الباحثة في ضوء نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة معنوية بين التحفظ المحاسبي (المتغير التابع) وباقي متغيرات الدراسة.

جـ نتائج اختبار فرضيات البحث:

١- نتائج اختبار فرضية البحث الأولي:

لاختبار صحة فرضية البحث الأولي قامت الباحثة باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple linear Regression analysis)، لاختبار العلاقة بين المتغير المستقل (الثقة الإدارية المفرطة) و لزوجة التكاليف (المتغير الوسيط) مع إدخال كلٍ من متغيري كثافة الأصول والتدفقات النقدية الحرة للنموذج كمتغيرات ضابطة، وكانت نتائج الاختبار كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (٥) تأثير الثقة الإدارية المفرطة على لزوجة التكاليف

الفرضية الأولي	"تؤثر الثقة الإدارية المفرطة تأثيراً معنوياً على لزوجة التكاليف بالشركات موضع التطبيق"				
النموذج المستخدم	STICKYit = β0+ β1 OVRCOit + β2 ASINTit+ β3 FCFit+ εit				
المتغير المستقل	معامل التحديد	p-value	F	β	مستوي المعنوية
constant				0.049	0.015
OVRCO				-0.485	0.039
ASINT	%57	0.018	3.388	-12.640	0.013
FCF				-0.006	0.463

المصدر: إعداد الباحثة في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

بإمعان النظر في الجدول السابق يتضح ما يلي:

- أن معامل التحديد بلغ (٥٧%)، مما يعني أن مساهمة المتغير المستقل (الثقة الإدارية المفرطة) والمتغيرات الضابطة (كثافة الأصول، والتدفقات النقدية الحرة) في تفسير التغير الذي يحدث في المتغير الوسيط (لزوجة التكاليف) بهذه النسبة، وأن ٤٣% من التغيرات التي تحدث في متغير (لزوجة التكاليف) يرجع لعوامل أخري.
- بالنسبة لمعنوية نموذج الانحدار فقد بلغت قيمة (F) المحسوبة للنموذج ٣.٣٨٨ وهي معنوية عند مستوي معنوية (5%) حيث (P-value = 0.018).
- بالنظر لاختبار (T-Test) يتضح أن هناك علاقة معنوية بين الثقة الإدارية المفرطة وكلٍ من لزوجة التكاليف وكثافة الأصول حيث , 0.039= p-value) (0.013على الترتيب، مما يؤدي لقبول فرضية البحث الأولي مما يعني أن للثقة الإدارية المفرطة تأثيراً معنوياً على لزوجة التكاليف في الشركات الصناعية المسجلة في البورصة المصرية.

٢- نتائج اختبار فرضية البحث الثانية:

لاختبار صحة فرضية البحث الثانية قامت الباحثة باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple linear Regression analysis)، لاختبار العلاقة بين المتغير الوسيط (لزوجة التكاليف) والتحفظ المحاسبي (المتغير التابع) مع إدخال كلٍ من

متغيري كثافة الأصول والتدفقات النقدية الحرة للنموذج كمتغيرات ضابطة، وكانت نتائج الاختبار كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (٦) تأثير لزوجة التكاليف على التحفظ المحاسبي

الفرضية الثانية	**"تؤثر لزوجة التكاليف تأثيراً معنوياً على التحفظ المحاسبي بالشركات موضع التطبيق"**				
النموذج المستخدم	$ACCRUALS = \beta 0 + \beta 1\ STICKY_{it} + \beta 2\ ASINT_{it} + \beta 3\ FCF_{it} + \varepsilon_{it}$				
المتغير المستقل	معامل التحديد	p-value	F	β	مستوي المعنوية
Constant				0.171	0.058
STICKY				-0.027	0.000
ASINT	%49	0.000	7.242	-72.640	0.875
FCF				-0.137	0.679

المصدر: إعداد الباحثة في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

- أن معامل التحديد بلغ (٤٩%)، مما يعني أن مساهمة المتغير الوسيط (لزوجة التكاليف والمتغيرات الضابطة (كثافة الأصول، والتدفقات النقدية الحرة) في تفسير التغير الذي يحدث في المتغير التابع (التحفظ المحاسبي) بهذه النسبة، وأن ٥١% من التغيرات التي تحدث في متغير (التحفظ المحاسبي) يرجع لعوامل أخري.
- بالنسبة لمعنوية نموذج الانحدار فقد بلغت قيمة (F) المحسوبة للنموذج ٧.٢٤٢ وهي معنوية عند مستوي معنوية (5%) حيث (P-value = 0.000).
- بالنظر لاختبار (T-Test) يتضح أن هناك علاقة معنوية بين التحفظ المحاسبي ولزوجة التكاليف (p-value =0.00) ، مما يؤدي لقبول فرضية البحث الثانية مما يعني أن للزوجة التكاليف تأثيراً معنوياً على التحفظ المحاسبي في الشركات الصناعية المسجلة في البورصة المصرية.

٣- نتائج اختبار فرضية البحث الثالثة:

لاختبار صحة فرضية البحث الثالثة قامت الباحثة باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple linear Regression analysis)، لاختبار العلاقة بين

المتغير المستقل (الثقة الإدارية المفرطة) والتحفظ المحاسبي (المتغير التابع) مع إدخال كلِ من متغيري كثافة الأصول والتدفقات النقدية الحرة للنموذج كمتغيرات ضابطة، وكانت نتائج الاختبار كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (٧) تأثير الثقة الإدارية المفرطة على التحفظ المحاسبي

الفرضية الثالثة	**"تؤثر الثقة الإدارية المفرطة تأثيراً معنوياً على التحفظ المحاسبي بالشركات موضع التطبيق"**				
النموذج المستخدم	ACCRUALS = β0+ β1 OVRCOit + β2 ASINTit+ β3 FCFit+ εit				
المتغير المستقل	معامل التحديد	p-value	F	β	مستوي المعنوية
Constant OVRCO ASINT FCF	%52	0.000	7.767	0.070 -0.630 -55.226 -0.138	0.0517 0.000 0.218 0.751

المصدر: إعداد الباحثة في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

- أن معامل التحديد بلغ (٥٢%)، مما يعني أن مساهمة المتغير المستقل (الثقة الإدارية المفرطة) والمتغيرات الضابطة (كثافة الأصول، والتدفقات النقدية الحرة) في تفسير التغير الذي يحدث في المتغير التابع (التحفظ المحاسبي) بهذه النسبة، وأن ٤٨% من التغيرات التي تحدث في متغير (التحفظ المحاسبي) يرجع لعوامل أخري.
- بالنسبة لمعنوية نموذج الانحدار فقد بلغت قيمة (F) المحسوبة للنموذج ٧.٧٦٧ وهي معنوية عند مستوي معنوية (5%) حيث (P-value = 0.000).
- بالنظر لاختبار (T-Test) يتضح أن هناك علاقة معنوية بين التحفظ المحاسبي والثقة الإدارية المفرطة (p-value =0.000)، مما يؤدي لقبول فرضية البحث الثالثة مما يعني أن للثقة الإدارية المفرطة تأثيراً معنوياً على التحفظ المحاسبي في الشركات الصناعية المسجلة في البورصة المصرية.

وبإثبات صحة الفرضيات الثلاثة السابقة تم التحقق من خطوات اختبار المتغير الوسيط.

٤- نتائج اختبار فرضية البحث الرابعة:

لاختبار صحة فرضية البحث الرابعة قامت الباحثة باستخدام الآتي:

أ- تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple linear Regression analysis)، لاختبار العلاقة بين المتغير المستقل (الثقة الإدارية المفرطة) و التحفظ المحاسبي (المتغير التابع) في وجود لزوجة التكاليف (المتغير الوسيط) مع إدخال كلِ من متغيري كثافة الأصول والتدفقات النقدية الحرة للنموذج كمتغيرات ضابطة، وكانت نتائج الاختبار كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (٨) تأثير الثقة الإدارية المفرطة على التحفظ المحاسبي في وجود لزوجة التكاليف

الفرضية الرابعة	**"لزوجة التكاليف تتوسط العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة والتحفظ المحاسبي بالشركات موضع التطبيق"**				
النموذج المستخدم	ACCRUALS = β0+ β1 OVRCOit + β2 STICKYIt+ β3ASINTit+ β4 FCFit+ εit				
المتغير المستقل	معامل التحديد	p-value	F	β	مستوي المعنوية
Constant	%54	0.000	5.812	0.070	0.0566
OVRCO				-0.874	0.968
STICKY				-0.219	0.000
ASINT				-56.64	0.751
FCF				-0.07	0.222

المصدر: إعداد الباحثة في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

- أن معامل التحديد بلغ (٥٤%)، مما يعني أن مساهمة المتغير المستقل (الثقة الإدارية المفرطة) والمتغير الوسيط (لزوجة التكاليف) والمتغيرات الضابطة (كثافة الأصول، والتدفقات النقدية الحرة) في تفسير التغير الذي يحدث في المتغير التابع (التحفظ المحاسبي) بهذه النسبة، وأن ٤٦% من التغيرات التي تحدث في متغير (التحفظ المحاسبي) يرجع لعوامل أخري.
- بالنسبة لمعنوية نموذج الانحدار فقد بلغت قيمة (F) المحسوبة للنموذج ٥.٨١٢ وهي معنوية عند مستوي معنوية (5%) حيث (P-value = 0.000).

- بالنظر لاختبار (T-Test) يتضح أن هناك علاقة معنوية بين التحفظ المحاسبي ولزوجة التكاليف حيث (p-value =0.000)، وفي نفس الوقت أصبحت العلاقة بين التحفظ المحاسبي والثقة الإدارية المفرطة غير معنوية، مما يعني أنه في وجود لزوجة التكاليف انعدمت العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة والتحفظ المحاسبي، مما يؤدي لقبول فرضية البحث الرابعة مما يعني أن لزوجة التكاليف تتوسط العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة والتحفظ المحاسبي في الشركات الصناعية المسجلة في البورصة المصرية، وأن وساطة لزوجة التكاليف وساطة كلية.

ب- اختبار Sobel Test:

وللتحقق من صحة ما سبق تم إجراء اختبار Sobel Test ، ولإجراء الاختبار يتم تحديد كلِ من a and b معاملات الانحدار غير المعيارية وانحرافها المعياري (Sa and Sb)، كما هو موضح بالشكل التالي:

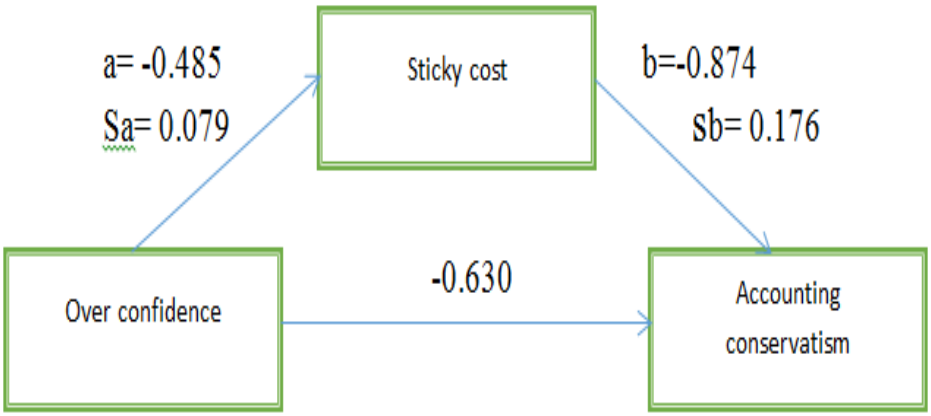

شكل رقم (٢) معاملات الانحدار المعيارية والانحراف المعياري

ويوضح الجدول التالي نتائج الاختبار:

جدول رقم (٩) نتائج اختبار sobel Test لتأثير الثقة الإدارية المفرطة على التحفظ المحاسبي في وجود لزوجة التكاليف

Input		Test statistic	Std.error	p-value
a= 0.485	Sobel Test	-3.86094	0.10978	0.000
b= -.874				
Sa= 0.079				
sb= 0.176				

المصدر: إعداد الباحثة في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

ويتضح من الجدول السابق معنوية الاختبار حيث p-value= 0.000 مما يؤكد قبول الفرضية الرابعة للبحث وأن متغير لزوجة التكاليف يتوسط العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة والتحفظ المحاسبي في الشركات الصناعية المسجلة في البورصة المصرية.

٥- نتائج اختبار فرضية البحث الخامسة:

لاختبار الفرضية الخامسة تم تقسم عينة الدراسة إلي مجموعتين بناءًا على مؤشر الحوكمة السابق عرضه، وبذلك تم تقسم العينة لشركات ذات خصائص حوكمة قوية، وشركات ذات خصائص حوكمة ضعيفة، وفيما يلي نتائج الاختبارات الاحصائية لهذه الفرضية.

أ- نتائج الاختبار على عينة الشركات ذات خصائص حوكمة قوية:

يعرض الجدول التالي تأثير الثقة الإدارية المفرطة على لزوجة التكاليف، وتأثير لزوجة التكاليف على التحفظ المحاسبي، وتأثير الثقة الإدارية المفرطة على التحفظ المحاسبي، كما يعرض تأثير الثقة الإدارية المفرطة على التحفظ المحاسبي في ظل وجود لزوجة التكاليف كمتغير وسيط وذلك في الشركات ذات خصائص الحوكمة القوية، وكانت نتائج الاختبار كما يلي:

جدول رقم (١٠) نتائج اختبار فرضيات البحث في الشركات ذات خصائص حوكمة قوية

تأثير الثقة الإدارية المفرطة على لزوجة التكاليف					
المتغير المستقل	معامل التحديد	p-value	F	β	مستوي المعنوية
Constant				0.020	0.628
OVRCO				-0.029	0.618
ASINT	%67	0.767	0.381	-780.09	0.753
FCF				-0.007	0.376
تأثير لزوجة التكاليف على التحفظ المحاسبي					
المتغير المستقل	معامل التحديد	p-value	F	β	مستوي المعنوية
Constant				2.496	0.000
STICKY				-0.437	0.566
ASINT	%43	0.924	0.159	-35.74	0.905
FCF				-0.037	0.688
تأثير الثقة الإدارية المفرطة على التحفظ المحاسبي					
المتغير المستقل	معامل التحديد	p-value	F	β	مستوي المعنوية
Constant				2.553	0.000
OVRCO				-0.130	0.857
ASINT	%27	0.981	0.060	-38.513	0.898
FCF				-0.033	0.719
تأثير الثقة الإدارية المفرطة على التحفظ المحاسبي عبر لزوجة التكاليف					
المتغير المستقل	معامل التحديد	p-value	F	β	مستوي المعنوية
Constant				2.562	0.000
OVRCO				-0.143	0.843
STICKY				-0.442	0.563
ASINT	%45	0.972	0.129	-42.144	0.889
FCF				-0.036	0.696

المصدر: إعداد الباحثة في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

- بالنسبة لتأثير الثقة الإدارية المفرطة على لزوجة التكاليف يتضح عدم معنوية نموذج الانحدار حيث0.767 =p-value، كما أنه لا توجد علاقة معنوية بين الثقة الإدارية المفرطة ولزوجة التكاليف حيث0.618 =p-value.
- بالنسبة لتأثير لزوجة التكاليف على التحفظ المحاسبي فيتضح عدم معنوية نموذج الانحدار حيث924 .0 =p-value، كما أنه لا توجد علاقة معنوية بين لزوجة التكاليف والتحفظ المحاسبي حيث 0.566 =p-value.
- بالنسبة لتأثير الثقة الإدارية المفرطة على التحفظ المحاسبي فيتضح عدم معنوية نموذج الانحدار حيث981 .0=p-value، كما أنه لا توجد علاقة معنوية بين الثقة الإدارية المفرطة والتحفظ المحاسبي حيث 857 .0 =p-value.
- بالنسبة لتأثير الثقة الإدارية المفرطة على التحفظ المحاسبي في وجود لزوجة التكاليف فيتضح عدم معنوية نموذج الانحدار حيث972 .0 =p-value، كما أنه لا توجد علاقة معنوية بين الثقة الإدارية المفرطة والتحفظ المحاسبي حيث .0 563 =p-value.

ب- نتائج الاختبار على عينة الشركات ذات خصائص حوكمة ضعيفة:

يعرض الجدول التالي تأثير الثقة الإدارية المفرطة على لزوجة التكاليف، وتأثير لزوجة التكاليف على التحفظ المحاسبي، وتأثير الثقة الإدارية المفرطة على التحفظ المحاسبي، كما يعرض تأثير الثقة الإدارية المفرطة على التحفظ المحاسبي في ظل وجود لزوجة التكاليف كمتغير وسيط وذلك في الشركات ذات خصائص الحوكمة الضعيفة، وكانت نتائج الاختبار كما يلي:

جدول رقم (١١) نتائج اختبار فرضيات البحث في الشركات ذات خصائص حوكمة ضعيفة

تأثير الثقة الإدارية المفرطة على لزوجة التكاليف					
المتغير المستقل	معامل التحديد	p-value	F	β	مستوي المعنوية
Constant	%58	0.019	3.390	0.089	0.144
OVRCO				-0.203	0.021
ASINT				-12.481	0.022
FCF				0.207	0.442
تأثير لزوجة التكاليف على التحفظ المحاسبي					
المتغير المستقل	معامل التحديد	p-value	F	β	مستوي المعنوية
Constant	%59	0.000	28.73	0.059	0.000
STICKY				-0.568	0.000
ASINT				-23.59	0.079
FCF				-0.019	0.285
تأثير الثقة الإدارية المفرطة على التحفظ المحاسبي					
المتغير المستقل	معامل التحديد	p-value	F	β	مستوي المعنوية
Constant	%59	0.000	29.62	0.076	0.000
OVRCO				-0.565	0.000
ASINT				-23.715	0.078
FCF				-0.035	0.089
تأثير الثقة الإدارية المفرطة على التحفظ المحاسبي عبر لزوجة التكاليف					
المتغير المستقل	معامل التحديد	p-value	F	β	مستوي المعنوية
Constant	%60	0.000	22.84	0.078	0.000
STICKY				-0.026	0.161
OVRCO				-0.040	0.04
ASINT				-26.581	0.047
FCF				-0.560	0.000

المصدر: إعداد الباحثة في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

- بالنسبة لتأثير الثقة الإدارية المفرطة على لزوجة التكاليف يتضح معنوية نموذج الانحدار حيث0.019 =p-value، كما أن العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة ولزوجة التكاليف معنوية حيث0.021 = p-value.
- بالنسبة لتأثير لزوجة التكاليف على التحفظ المحاسبي فيتضح معنوية نموذج الانحدار حيث 000 .0 =p-value، كما أنه توجد علاقة معنوية بين لزوجة التكاليف والتحفظ المحاسبي حيث p-value=0.000.
- بالنسبة لتأثير الثقة الإدارية المفرطة على التحفظ المحاسبي فإن نموذج الانحدار ككل معنوي حيث000 .0=p-value، كما أن للثقة الإدارية المفرطة تأثير معنوي على التحفظ المحاسبي حيث000 .0 =p-value.
- بالنسبة لتأثير الثقة الإدارية المفرطة على التحفظ المحاسبي في وجود لزوجة التكاليف فيتضح معنوية نموذج الانحدار حيث000 .0 =p-value، كما أنه في ظل توسط متغير لزوجة التكاليف أصبحت العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة والتحفظ المحاسبي غير معنوية حيث 161 .0 =p-value، وبالتالي فإن لزوجة التكاليف تتوسط العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة والتحفظ المحاسبي وأن الوساطة كلية.

مما سبق يمكن القول أن العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة والتحفظ المحاسبي في ظل وجود لزوجة التكاليف يعتمد على حوكمة الشركات، وبالتالي يتم قبول فرضية البحث الخامسة، مما يعني أن لحوكمة الشركات دور مُعدل على العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة والتحفظ المحاسبي عبر لزوجة التكاليف.

ويتم عرض نتائج الاختبار على عينة الشركات ككل وبين نتائج الاختبار عند تقسيم عينة البحث لشركات ذات خصائص حوكمة قوية وشركات ذات خصائص حوكمة ضعيفة في الجدول التالي:

جدول رقم (١٢) نتائج الاختبار على مستوي العينة وعلى مستوي الشركات ذات خصائص حوكمة قوية وشركات ذات خصائص حوكمة ضعيفة

	معنوية نموذج الانحدار			معنوية T		
فرضيات البحث	عينة البحث	الشركات ذات خصائص الحوكمة القوية	الشركات ذات خصائص الحوكمة الضعيفة	عينة البحث	الشركات ذات خصائص الحوكمة القوية	الشركات ذات خصائص الحوكمة الضعيفة
الأولي	0.018	0.767	0.019	0.039	0.618	0.021
الثانية	0.000	0.924	0.000	0.000	0.566	0.000
الثالثة	0.000	0.981	0.000	0.000	0.857	0.000
الرابعة	0.000	0.972	0.000	0.968	0.843	0.161

المصدر: إعداد الباحثة في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

ثامناً: مناقشة نتائج البحث:

اهتم البحث بدراسة تأثير الثقة الإدارية المفرطة كأحد التحيزات السلوكية على التحفظ المحاسبي عبر لزوجة التكاليف في الشركات الصناعية المسجلة في البورصة المصرية، كما اهتم البحث بدراسة دور حوكمة الشركة كمتغير مُنظم على هذه العلاقة، ومن نتائج الاختبارات الإحصائية لفرضيات الدراسة يمكن استنتاج ما يلي:

١- توجد علاقة معنوية بين الثقة الإدارية المفرطة باعتبارها أحد أكثر التحيزات السلوكية تأثيراً في اتخاذ القرارات ولزوجة التكاليف في الشركات الصناعية المصرية، وهو ما يتفق مع ما أقرته العديد من الدراسات العلمية والعملية في مجال الفكر المحاسبي [١٢-١٤، ٦٥]، ويمكن تفسير وجود مثل هذه العلاقة بسبب أنه في حالة انخفاض الطلب على منتجات الشركة فإنه من المفترض تخفيض التكاليف مما يؤدي للحد من لزوجة التكاليف، إلا أنه في حالة إدارة الشركة بواسطة مديرين مفرطي الثقة فإنهم لا يمتلكون فهم واضح للمخاطر المستقبلية وأكثر احتمالاً للمبالغة في تقدير الطلب المستقبلي على منتجات الشركة

والقدرة على استعادة الطلب على منتجات الشركة في المستقبل القريب مما يجعلهم يحتفظون بموارد غير مستغلة مما يؤدي للزوجة التكاليف.

٢- رصدت نتائج البحث وجود علاقة معنوية بين لزوجة التكاليف والتحفظ المحاسبي في الشركات الصناعية المسجلة في البورصة المصرية، وتتفق نتيجة البحث مع ما توصلت له دراسات عديدة [٢٠ -٢٢ ، ٨٩ - ٩٠] ويرجع السبب في ذلك أنه في حالة انخفاض الطلب على منتجات الشركة وفي حالة قرار المديرين بعدم استبعاد الموارد غير المستغلة لاعتبارات اقتصادية مثل تكاليف التعديل لتكثيف الطاقة في حالة انتعاش المبيعات مستقبلاً فسيترتب على ذلك لزوجة التكاليف، وبالتبعية فإن لزوجة التكاليف تزيد من التوقيت غير المتماثل للاعتراف بالأرباح عن طريق تأجيل الاعتراف بالأخبار الجيدة وفي نفس الوقت تعجيل الاعتراف بالأخبار السيئة، وبالتالي فإن الدرجة العالية من التحفظ المحاسبي ترجع للزوجة التكاليف.

٣- أسفرت نتائج البحث عن وجود علاقة معنوية بين الثقة الإدارية المفرطة والتحفظ المحاسبي في الشركات الصناعية المصرية وتتماشي هذه النتيجة مع النتائج التي كشفت عنها دراسات عديدة [١٧-١٩، ٩٥-٩٦] يميل المديرون مفرطي الثقة للمبالغة في تقدير النتائج والعوائد المستقبلية من المشاريع أو الأصول مما يؤدي لتعجيل الاعتراف بالمكاسب وتأجيل الاعتراف بالخسائر حتي في حالة الاعتراف بالخسائر فمن المحتمل تخفيض حجمها، مما يترتب عليه تبني استراتيجيات محاسبية أقل تحفظاً.

٤- كشفت نتائج البحث عن وجود أثر معنوي للزوجة التكاليف كمتغير وسيط على العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة والتحفظ المحاسبي، فنتيجة للثقة المفرطة تقرر الإدارة الاحتفاظ بالموارد غير المستغلة في حالة انخفاض المبيعات مما يترتب عليه لزوجة التكاليف [١٢-١٣]وقد يكون هذا القرار في صالح إدارة الشركة مما يؤدي لزيادة حوافز الإدارة للمبالغة في تقدير النتائج المالية وبالتبعية تبني سياســـــــات محاسبية أقل تحفظاً [٢٠- ٨٩] .

٥- أوضحت نتائج البحث أن العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة والتحفظ المحاسبي في وجود لزوجة التكاليف كمتغير وسيط تعتمد على مستوي الحوكمة في الشركة

كمتغير مُعدل، حيث أنه في حالة الشركات ذات خصائص الحوكمة القوية فإنه لا يوجد تأثير للثقة الإدارية المفرطة على لزوجة التكاليف وعلى التحفظ المحاسبي، وذلك بسبب أنه يمكن تخفيض الآثار السلبية للثقة الإدارية المفرطة والحد من اتخاذ قرارات بشكل غير مدروس وعدم أخذ المخاطر المتوقعة في الاعتبار عن طريق تعزيز حوكمة الشركات، كما يمكن لحوكمة الشركات أن تخفض من لزوجة التكاليف عن طريق الاستغناء عن الموارد غير المستغلة في حالة الانخفاض في الطلب على منتجات الشركة والحد من انتهازية الإدارة، كما أن لآليات الحوكمة الرشيدة مردود إيجابي يؤدي للحد من التلاعب في مستوي التحفظ المحاسبي، حيث يعد التحفظ المحاسبي سياسة بديلة في غياب حوكمة الشركات القوية وذلك للتخفيف من تعارضات الوكالة، إلا أنه في الشركات ذات خصائص الحوكمة الضعيفة ونظراً لضعف آليات الحوكمة يكون لثقة الإدارة المفرطة تأثير معنوي على لزوجة التكاليف والتحفظ المحاسبي كما للزوجة التكاليف تأثير معنوي على التحفظ المحاسبي في الشركات الصناعية المصرية.

تاسعاً: توصيات البحث:

١- الاهتمام بدراسة الجانب السلوكي في تصرفات المديرين لما لها من تأثير على أداء الشركة وقدرتها على الاستمرار، وضرورة وضع خطوط فاصلة بين الثقة الإدارية بشكل عام والثقة المفرطة التي تضر بالأداء المالي وقيمة الشركة.

٢- توجيه اهتمام القائمين على الشركات الصناعية في مصر بالفهم الجيد للسلوك اللزج للتكاليف والآثار السلبية المترتبة على مثل هذا السلوك، حيث يؤثر السلوك اللزج لبعض عناصر التكاليف على المحتوى المعلوماتي لمخرجات نظام معلومات التكاليف بالشركة من خلال تأثيره على دقة تقديرات بنود التكلفة والتي يتم استخدامها في ترشيد واتخاذ القرارات وتقييم الأداء.

٣- يجب على المديرين تقييم الطلب على منتجات الشركة بشكل دوري وتقييم الانخفاض في الطلب على منتجات الشركة سواء في المدي القصير أو في المدي الطويل والآخذ في الاعتبار تكلفة التعديل ولزوجة التكاليف قبل اتخاذ القرار

بالاحتفاظ بالموارد غير المستغلة أو الاستغناء عنها، واستخدام الطرق الحديثة لتخفيض تكاليف التخزين للقضاء على الأنشطة التي لا تضيف قيمة وتخصيص التكاليف بشكل أكثر دقة، وبناء هياكل تكاليفية أكثر مرونة من أجل التحكم في التكاليف في فترات الانخفاض والانتعاش في الطلب على منتجات الشركة.

٤- التمسك بتطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة مع الاعتدال والموازنة في تطبيقها، فعلى الرغم من أن استخدام السياسات المحاسبية المتحفظة يجعل من المعلومات المحاسبية أكثر ملائمة لاتخاذ القرار ويزيد من قيمة الشركة، إلا أن المبالغة في تطبيقها قد يضر بسمعة الشركة نظراً للاعتقاد بأنه يتم الاستثمار في شركة أقل نجاحاً، مما يؤدي لاتخاذ قرارات غير صحيحة وهو ما يطلق عليه مشكلة الاختيار العكسي، كما يجب إعادة النظر في معايير المحاسبة المصرية لوضع حدود ملزمة للشركات لتطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة، بالإضافة لإلزام المراجع بإبداء رأيه حول مدي التحفظ في القوائم المالية للشركة.

٥- ضرورة تضمين نماذج قياس التحفظ المحاسبي بلزوجة التكاليف، حيث أن النماذج القياسية التي لا تتحكم في لزوجة التكاليف تبالغ في تقدير الدرجة الفعلية للتحفظ، وقد تخطئ في تفسير ما هو في الواقع لزوجة تكلفة كدليل على التحفظ المشروط مما يتسبب في التحيز في التقديرات، وبالتالي فإن تضمين نماذج قياس التحفظ بلزوجة التكاليف سيؤدي لزيادة دقة توقعات الأرباح وتخفيض المبالغة في تقديرات التحفظ المحاسبي.

٦- الاهتمام بإرساء قواعد وآليات حوكمة قوية ورشيدة لما لها من دور تأثيري في الحد من الآثار السلبية للتحيزات السلوكية وبصفة خاصة الثقة الإدارية المفرطة للمديرين عند اتخاذ القرارات، بالإضافة لدورها في زيادة القدرة الرقابية والإشرافية على أداء الإدارة واختيارها للسياسات المحاسبية مما يؤثر على مستوي التحفظ في التقارير المالية، بالإضافة للحد من العمليات التي تؤدي للزوجة التكاليف مما ينعكس على هياكل التكلفة.

عاشراً: مراجع البحث:

1- M, Mali, M. F, Fallah Shams, A, Saeedi, M. I. F, Nejad, "Explanation of the Reduction of Consequences of the Behavioral Finance Biases on the Banking System Recession", ***Twelfth International Conference Financial and Actuarial Mathematics – FAM-***, (2019).

2- N, A, N, Azhari , S, Hasnan, Z, M, Sanusi, "The Relationships Between Managerial Overconfidence, Audit Committee, CEO Duality and Audit Quality and Accounting Misstatements", ***International Journal of Financial Research***, Vol. 11, No. 3, (2020), 18 - 30.

3- J, Shekarkhah , M, Nikravesh, M, Adlzadeh, "Managerial Overconfidence and Financial Restatement", ***International Journal of Economic Research***, Volume 16, Number 2, (2019), 349 - 358.

4- M, A, F, Islami , M, Madyan, " The Effect Of Managerial Overconfidence On Corporate Investment", ***Manajemen Bisnis***, Vol. 10 No.1, (2020), pp.49-57.

٥- عبد الرحيم، أسماء ابراهيم، "أثر الملكية الإدارية والثقة الإدارية المفرطة للمدير التنفيذي على مستوي الاحتفاظ بالنقدية في الشركات المساهمة المصرية – دراسة اختبارية على الشركات المسجلة في البورصة المصرية"، ***مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية***، العدد الأول، يناير، المجلد الرابع، ٢٠٢٠.

6- D, Yanga, H, Kim, "Managerial overconfidence and manipulation of operating cash flow: Evidence from Korea", ***Finance Research Letters***, vol 32, (2020) , 101343

7- B, A, Rihab, B, J, Lotf, "Managerial Overconfidence and Debt Decisions", ***Journal of Modern Accounting and Auditing***, Vol. 12, No. 4, (2016), 225-241.

8- K, Park , J, Byun P, M, Choi, "Managerial Overconfidence, Corporate Social Responsibility Activities, and Financial Constraints", ***Sustainability*** , (2020), 12, 61, pages 1-14.

9- L, A, Kramer, Ch, M, Liao, "The spillover effects of management overconfidence on analyst forecasts", ***Journal of Behavioral and Experimental Finance***, Volume 12, (2016), Pages 79-92.

10- Z, Lia , Q, Yinga , Y, Chena , X, Zhangb "Managerial risk appetite and asymmetry cost behavior: evidence from China", ***Accounting & Finance,*** 60.5, (2020), 4651-4692.

11- L, F, L, Reynoso, C, V, del-Río, J, L, Martínez- Berrones, " Sticky Costs and Expenses are not Alike: Mexican Reality", ***Journal of Accounting, Business and Management (JABM)***, vol. 28, no. 1, (2021), 14-30.

12- Y, Zhu, "Internal Control, Managerial Overconfidence and Cost Stickiness", 2019 ***2nd International Conference on Global Economy, Finance and Humanities Research***.

13- B, Qin, A, Warsha Mohan, Y, Flora Kuang, "CEO Overconfidence and Cost Stickiness", ***Management Control & Accounting***, (2015) , (2): 26-32.

14- K, S, Hur, D, H, Kim, J, H, Cheung, "Managerial Overconfidence and Cost Behavior of R&D Expenditures", ***Sustainability***, (2019), 11, 4878.

15- A, Alkurdi, M, Al-Nimer, M, Dabaghia, " Accounting Conservatism and Ownership Structure Effect: Evidence from Industrial and Financial Jordanian Listed Companies", ***International Journal of Economics and Financial Issues***" , 2017, 7(2), 608-619.

16- A. A.S, Manoe, M. B.D.C, Moraes, " Accounting conservatism and corporate cash levels: Empirical evidence from Latin America", *Corporate Governance: **An International Review***, (2021).

17- M, Rashid, " Manager Optimism Based on Environmental Uncertainty and Accounting Conservatism', ***Iranian Journal of Management Studies (IJMS***), Vol. 14, No. 1, (2021), pp. 61-86.

18- A, Ahmed, S, Duellman, " Managerial Overconfidence and Accounting Conservatism', ***Journal of Accounting Research***, Vol. 51, No. 1, (2013).

19- K, Hwang, M, Cha, Y, Yeo, " Does Managerial Overconfidence Influence on Financial Reporting? The Relationship between Overinvestment and Conditional Conservatism", ***Review of Integrative Business& Economics Research***, vol 4(1), (2014), 273- 298.

20- Y, M, Fourati and R, Ch, Ghorbel," Sticky cost behavior and its implication on accounting conservatism: a cross-country study", ***Journal of Financial Reporting and Accounting***, ISS 1, VOL 1, (2019), 169-197.

21- C, Homburg, J. Nasev, "How timely are Earnings when Costs are Sticky? Implications for the Link between Conditional Conservatism and Cost Stickiness", ***AAA 2009 Management Accounting Section (MAS) Meeting paper***, (2008).

22- M, G, Fasarany, A, Aslani, M, I, Barandagh, "Sticky Cost Behavior And Accounting Conservatism: Evidence From Tehran Stock Exchange, ***International Journal Of Accounting Research,*** Vol. 2, No. 3, (2015), 38- 44.

23- A.M, Gerged, "Factors affecting corporate environmental disclosure in emerging markets: The role of corporate governance structures", ***Business Strategy and the Environment***, 30.1, (2021): 609-629.

24- B, Solikhah, U, Maulina, "Factors influencing environment disclosure quality and the moderating role of corporate governance", ***Cogent Business & Management***, (2021), 1-21.

25- M, Hijjawi, C.L, Lee, J, Marzuki, "CEO Overconfidence and Corporate Governance in Affecting Australian Listed Construction and Property Firms' Trading Activity", ***Sustainability*** , 13.19 , (2021), 10920.

26- A, Hajawiyah, A, Wahyudin, K. S, Indra Pahala, "The effect of good corporate governance mechanisms on accounting conservatism with leverage as a moderating variable", ***Cogent Business & Management***, (2020), 7: 1779479.

٢٧- محمد، محمد محمود سليمان، بغدادي، أحمد بغدادي أحمد، "أثر حوكمة الشركات على العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة والسلوك غير المتماثل للتكلفة (دراسة اختبارية)"، ***مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية***، العدد الثالث، ٢٠١٩، ص.ص. ١٤١ - ٢١٢.

28- Z, Vörös, Z, Szabó, D, Kehl, O, Kovács , T, Papp, Z, Schepp, "The forms of financial literacy overconfidence and their role in financial well-being", ***International Journal Of Consumer Studies,*** Review Paper, 2021,

29- I, Trinugroho, "Overconfidence and Excessive Trading Behavior: An Experimental Study", ***International Journal of Business and Management***, Vol. 6, No. 7; July , (2011) , 147- 152.

30- M, A, Zavertiaeva ,F, J, López-Iturriaga, E, V, Kuminova,"Better innovators or more innovators? Managerial overconfidence and corporate R&D", ***Managerial and Decision Economics***, Volume 39, Issue 4, (2018) , p. 447-461.

31- U, Malmendier, G, Tate, "Does Overconfidence Affect Corporate Investment? CEO Overconfidence Measures Revisited", ***European Financial Management***, Vol. 11, No. 5, (2005), 649–659.

32- F, Fecht, R, Opaleva, "Managerial Overconfidence and Access to Funding: Do Banks Help Managers to Avoid Investment Mistakes?", (2021), Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3773048

33- J, Lamptey, A. B, Marsidim J, Ladime, "A Theoretical Contribution Of SME Manager's Overconfidence Bias In Working Capital Management And Performance", ***Academy Of Entrepreneurship Journal,*** Volume 27, Special Issue 5, (2021).

34- C, Lu, "Management Ownership and Dividend Policy: The Role of Managerial Overconfidence", ***Zhongsan Management Review***, 23.2 (2016): 591-629.

35- D, Nguyen, T, Hien To, D, V, Nguyen, H, Ph, Do, "Managerial overconfidence and dividend policy in Vietnamese enterprises", ***Cogent Economics & Finance***, (2021), 9:1.

36- Ch, Park, H, Kim, "The Effect Of Managerial Overconfidence On Leverage", ***International Business & Economics Research Journal*** , (2009) , Volume 8, Number 12, 115 – 126.

37- J, E, Lee, "CEO Overconfidence And The Effectiveness Of Internal Control Over Financial Reporting", ***The Journal of Applied Business Research,*** Volume 32, Number 1, (2016), 81- 100.

38- Sh, Chen, Sh, Lai, Ch, Liu, S, McVay, "Overconfident Managers and Internal Controls", ***Available at SSRN 2510137***, (2014).

39- K, Kusharyanti, I, W, Kusuma, "Overconfident Management And The Audit Fee Demand side Perspective", ***Asian Economic and Financial Review***, (2020), Vol. 10, No. 10, 1131-1146.

40- X, He, D, Xie, Z, Hu, X, Bao, L, Li, "Impact of managerial overconfidence on abnormal audit fee: From the perspective of balance mechanism of shareholders" , ***Plos one***, 15.9 (2020): e0238450.

41- P, Sutrisno, K, Pirzada, "Are CEO Overconfidence and Audit Firm Size Related To Tax Avoidance?", ***Accounting and Finance Review,*** Acc. Fin. Review 5(2), *(*2020) , 56 – 65.

42- I, THOMAS, P, TERU, "Asymmetric Cost Behaviour: Evidence from Nigerian Companies", ***Accounting & Taxation Review***, Vol. 4, No. 2, (2020), 99- 116.

٤٣- سمعان، أحمد محمد شاكر حسن، أحمد، هيام فكري أحمد، "تحليل أنماط سلوك التكلفة في فترات الاستقرار والأزمات: هل هناك تأثير للثقة الإدارية الزائدة؟ (منهج تحليلي – اختباري على الشركات المساهمة المصرية)"، ***مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية***، العدد الثاني، المجلد الرابع، (٢٠٢٠)، ص. ص. ١- ٨٢.

44- E, Noreen, N, Soderstrom, "Are overhead costs strictly proportional to activity? Evidence from hospital service departments", ***Journal of Accounting and Economics***, 17. (1994), 255-278.

45- M, C, Anderson, R, D, Banker, S, N, Janakiraman, " Are Selling, General, And Administrative Costs "Sticky"?", ***Journal Of Accounting Research***, Vol. 41, No. 1 March (2003), 47 – 63.

46- J, Goldena , R, Mashruwalab , M, Pevzner, " Labor adjustment costs and asymmetric cost behavior: An extension***", Management Accounting Research***, 46, (2020), 1- 10.

47- M, Ugurlu, G, O, Danisman, S, Bilyay-Erdogan, C, Vural-Yavas, "Asymmetric Cost Behavior and Acquirer Returns: Evidence from U.S. Mergers", ***Ege Academic Review***, (2019), 19(3):323-339.

48- H, A, F, Abdeltawab, "The Effect of Agency Theory upon Cost Stickiness", ***Journal of Financial and Business Studies***, VOL. 31, N. 2,(2021), 1-23.

49- M, Bugeja, M, Lu, Y, Shan, "Cost Stickiness in Australia: Characteristics and Determinants", ***Australian Accounting Review***, No. 74, Vol. 25, Issue 3,(2015), 248 – 261.

50- D, T, H, Huong, " Impacts Of Cost Stickiness On Profitability: The Case Of Listed Companies In Vietnam", ***Research On Economic And Integration***, (2018),No 111, 54-63.

٥١- عبد الرحمن/ محمد مصطفي محمد، "قياس العلاقة بين الاستراتيجيات التنافسية والتكلفة متباينة السلوك بهدف ترشيد القرارات الإدارية: بالتطبيق على القطاع الصناعي"، ***رسالة دكتوراة***، جامعة القاهرة، ٢٠٢٠.

52- B, A, Magheed, "The Determines of the Sticky Cost Behavior in the Jordanian Industrial Companies Listed in Amman Stock Market", ***Journal of Accounting – Business & Management***, vol. 23, no. 1, (2016), 64-81.

53- Sh, Xue, Y, Hong, "Earnings management, corporate governance and expense stickiness", ***Journal of Accounting Research***, 9, (2016), 41–58.

54- D, Steven, J, Teruya, T, Shimizu, "Sticky Selling, General, And Administrative Cost Behavior And Its Changes In Japan", ***Global Journal Of Business Research***, Volume 4, Number 4, (2010), 1-125.

55- B, Armanto, K, M, Tiono, H, Suthiono, "The Stickiness of Selling, General, and Administrative Costs in the Indonesian Companies", ***International Research Journal of Business Studies***, vol. VII, No. 01, (2014), 39 – 53.

56- I, K, Lusiana,"Sticky cost behavior in selling, general, and administrative costs in Indonesian manufacturing companies", ***Journal of Finance and Banking***, 24(2), (2020), 214–224.

57- M, H, Ghaemi , M, Nematollahi, "Study on the Behavior of Materials, Labor, and Overhead Costs in Manufacturing Companies listed in Tehran Stock Exchange", ***19 International Journal of Trade, Economics and Finance,*** Vol. 3, No. 1, (2012), 19- 24.

58- A, O, O. Uy, "Analyzing Cost Behavior Of Philippine Industrial Firms", ***Academy of Accounting and Financial Studies Journal***, Vol. 20, Iss.1, (2016): 103-113.

59- D, L, Warganegara, D, Tamara, "The Impacts of Cost Stickiness on the Profitability of Indonesian Firms", ***International Journal of Social, Behavioral, Educational, Economic, Business and Industrial Engineering,*** Vol:8, No:11, (2014), 3542- 3545.

60- F, Wei, W, Li, "The Influence of Enterprise Earnings Management on Cost Stickiness", ***Advances in Economics, Business and Management Research,*** volume 126, (2020), 113 – 117.

61- M, Costa, A, Habib, B, U, Bhuiyan, "Financial constraints and asymmetric cost behavior", ***Journal of Management Control***, (2021), 32:33–83.

62- R, Hosseinipour, F, Nasirzadeh, M, R, Abbaszadeh, " Determinants of Sticky Cost Behavior", ***Journal of Accounting Knowledge***, Vol. 10, No.4 (2019), 177-214.

63- J, Abu-Serdaneh, "The Asymmetric Behavior of Cost: Evidence from Jordan", ***International Business Research***, Vol. 7, No. 8, (2014), 113-122.

64- K, Lopatta, Th, Kaspereit, , Gastone,"Managerial style in cost asymmetry and shareholder value", ***Managerial and Decision Economics***, Volume 41, Issue 5, (2020), p. 800-826.

65- P, Keke, "Manager Overconfidence and Cost Stickiness", ***E3S Web of Conferences*** 235, 02020 (2021) .

66- R, A, Khalilabad, "CEO's Overconfidence, Cost Stickiness, and Value Relevance of Accounting Information", ***Iranian Journal of Accounting, Auditing & Finance***, 4.3 (2020): 49-59.

67- Sh, Liang, G, Zhao, N, Wang, "Managers' Personal Characteristics, Bank Supervision, and Cost Stickiness", ***China Accounting and Finance Review***, (2015) , 17(4) , 70-120.

68- L, Wu, "Research on the Impact of Manager Identity on Cost Stickiness", ***Frontiers in Economics and Management Research,*** Vol. 1, No. 2, 2020, pp. 42-44.

69- K, R, P, Astuti, "Accounting Conservatism And Earnings Management– Indonesian Evidence", ***Jurnal Bisnis Dan Akuntansi***, Vol. 22, No. 1, (2020), 113-120.

70- FASB, (1980) Statement of Financial Accounting Concepts No. 2: Qualitative Characteristics of Accounting Information.

٧١- وزارة الاستثمار، "معايير المحاسبة المصرية"، الهيئة العامة لسوق المال، القاهرة، ٢٠٠٦.

٧٢- عبد المجيد، حميدة محمد، "قياس مستوي التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في التقارير المالية لشركات التامين السعودية"، ***مجلة المحاسبة والمراجعة***، مجلد ١، عدد ٢، ٢٠١٣، ص. ص. ١٣٩ – ١٧٤.

٧٣- الفضل، مؤيد محمد على، "العلاقة بين التحفظ المحاسبي وكفاءة القرارات الاستثمارية في ضوء الملكية الإدارية، دراسة ميدانية في البيئة الأردنية"، مجلة جامعة العين للأعمال والقانون، مجلد ٣، العدد ١، ٢٠٢٠، ص. ص. ٣٠- ٥٥.

74- S, Liu, "The impact of ownership structure on conditional and unconditional conservatism in China: Some new evidence", ***Journal of International Accounting, Auditing and Taxation,*** 34, (2019), 49-68.

75- A, A, Alkhafaji, S, I, Kbelah, M, M, A, Al-Fadhel, "The relationship between accounting conservatism and efficiency of investment decisions in light of managerial ownership: The case of the tourism industry in Jordan", African Journal of Hospitality, Tourism and Leisure, Volume 9(1), (2020).

76- K, A, Soyemi, R, O, O, Akingunola, J, Olaniyan, "Accounting Conservatism: A Review of Literature", ***Kiu Journal of Social Sciences***, 4(3): (2018), 109-129.

77- W, P, Sari, "The Effect of Financial Distress and Growth Opportunities on Accounting Conservatism with Litigation Risk as Moderated Variables in Manufacturing Companies Listed on BEI", ***Budapest International Research and Critics Institute-Journal,*** Volume 3, No 1, (2020), Page: 588-597.

78- G, Karami, M, Taban, S, Aleyasin, "Accounting conservatism and earnings management constraints", ***International Journal of Management & Information Technology***, Vol. 10, No. 2, (2014), 1828- 1836.

79- S, Al-Sakini, H, Al-Awawdeh, "The Effect of Accounting Conservatism and its Impacts on the fair Value of the Corporation: an empirical study on Jordanian Public Joint-stock Industrial Companies", I***nternational Journal of Business and Social Science,*** Vol. 6, No. 7; (2015), 229- 241.

80- M,. Asri, "The Effect of Accounting Conservatism On Earning Quality", ***Available at SSRN 2992129***, (2017).

81- W, Shehata, A, Rashed, "Accounting Conservatism, Information Asymmetry and Cash Holdings", ***Journal of Accounting, Business and Management*** ,vol. 28, no. 1, (2021), 63-72.

82- M, K, Al Ania , H G, Chong, "Interplay Between Accounting Conservatism, Auditing Conservatism And Quality Of Earnings In

Oman"**,** ***International Journal Of Economics, Management And Accounting***, 29, No. 1, (2021): 167-205.

83- K, Krismiaji, "Audit Quality Characteristics and Accounting Conservatism: Empirical Study in Indonesian Company", ***Jurnal Ilmiah Akuntansi***, (2021), 4(2), 132-141.

84- N, Solichah, F, Fachrurrozie, "Effect of Managerial Ownership, Leverage, Firm Size and Profitability on Accounting Conservatism", ***accounting analysis journal***, (2020), *8* (3), 151-157.

85- H, V, Sh, Sugiarto, and Fachrurrozie, "The Determinant of Accounting Conservatism on Manufacturing Companies in Indonesia" , ***Accounting Analysis Journal***, 7(1), (2018), 1-9.

86- Ch, Hsieh, Z, Ma, K, E. Novoselov, "Accounting conservatism, business strategy, and ambiguity", ***Accounting, Organizations and Society***, 74, (2019), 41-55.

87- J, Guo , P, Huang, Y, Zhang, "Accounting conservatism and corporate social responsibility", Advances in Accounting , 51, (2020), 1- 10.

88- D, O, Ugwunta, B, U, Ugwuanyi , "Accounting Conservatism and Performance of Nigerian Consumer Goods Firms': An Examination of the Role of Accruals", ***International Journal of Financial Research***, Vol.10, No. 1, (2019), 74.

89- A, Ghazalat, J, Abu-Serdaneh, "Sticky Cost Behavior And Conditional Conservatism: An Empirical Analysis From Gcc Countries", ***International Journal of Management (IJM),*** Volume 11, Issue 12, (2020), pp.2717-2729.

90- D, Bua, C, Wena, R, D, Banker, "Implications of asymmetric cost behavior for analyzing financial reports of companies in China", ***China Journal of Accounting Studies,*** 2015, Vol. 3, No. 3, 181–208.

91- R, Bankera, S, Basua, D, Byzalova, J, Y,S, Chen, "The confounding effect of cost stickiness on conservatism estimates" , ***Journal of Accounting and Economics***, 61.1, (2016): 203-220.

92- RM Banker, S, Basua, D, Byzalova, J.Y.S, Chena, "Asymmetries in cost-volume-profit relation: Cost stickiness and conditional conservatism", Available at SSRN 2312179, (2013).

93- M. e Mahdavinia, M, Zolfaghari, "Effect of intensity of cost stickiness on stock price volatility as the role of accounting conservatism***", Revista Publicando***, 4 No 13. (2). (2017), 1029-1043. ISSN 1390-9304.

94- V, Khodadadi, J, Nikkar, E. M, Khodii, "Adjustment of conditional conservatism model with respect to the effects of Theory Cost Stickiness", ***Journal of Financial Accounting Research,*** Vol. 9, No. 2, (32), (2017).

95- M, E, Abulezz, H, A, Afify, A, M, Zaher, "The impact of managerial overconfidence on accounting conservatism: Empirical study", ***Journal of Business Research,*** vol 41, issu 2, (2019), 3-26.

96- M, R, Baqhi, "The Role of Environmental Uncertainty, Financial Constraints and Accounting Conservatism in Limiting the Performance Outcomes Due to Manager Overconfidence", ***Accounting and Auditing Review,*** VOL 25, ISSU 3, (2018), 347-366.

97- M, Salehi, M, L, DashtBayaz, S, Hassanpour, H, Tarighi, "The effect of managerial overconfidence on the conditional conservatism and real earnings management", ***Journal of Islamic Accounting and Business Research***, Vol. 11, No. 3, (2020), pp. 708-720.

98- N, W, Rustiarini, A, W, Gama, D, N, S, Werastuti, "Board Of Director Characteristics, Institutional Ownership, And Accounting Conservatism", ***The Indonesian Journal Of Accounting Research***, Vol. 24, No. 2, (2021), Page 289 – 320.

99- F, Jiang, K.A, Kim, "Corporate Governance in China: A Survey", ***Review of Finance***, (2020), 733–772.

100- A, Almagtome, M, Khaghaany, S, Önce, "Corporate Governance Quality, Stakeholders' Pressure, and Sustainable Development: An Integrated Approach", ***International Journal of Mathematical, Engineering and Management Sciences***, Vol. 5, No. 6, (2020), 1077-1090.

101- M, Kyere, M, Ausloos, "Corporate governance and firm's financial performance in the United Kingdom", ***International Journal of Finance & Economics***, 26.2, (2021), 1871-1885.

102- M. A.F, Altawalbeh, "Corporate Governance Mechanisms and Firm's Performance: Evidence from Jordan", ***Accounting and Finance Research***, Vol. 9, No. 2, (2020), 10- 22.

103- A, Ejaz, R, Haron, "Does corporate governance affect the performance of Islamic banks? New insight into Islamic countries", ***The International Journal of Business in Society***, (2020), 1-19.

104- Y, Kong, T, Famba, G. C, Dzimiro, H, Sun, O, Kurauone, "Corporate Governance Mechanisms, Ownership and Firm Value: Evidence from Listed Chinese Firms", ***international Journal of Financial Studies***, 8.2, (2020), 1- 26.

105- F. A, Almaqtari, A. A. Hashed, M, Shamim, W.M, Al-ahdal,"Impact of corporate governance mechanisms on financial reporting quality: a study of Indian GAAP and Indian Accounting Standards", ***Problems and Perspectives in Management***, Volume 18, Issue 4, (2020), 1-15.

١٠٦- مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم، "أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية: دليل من البيئة المصرية، ***المجلة العلمية للتجارة والتمويل***، جامعة طنطا، المجلد الأول، العدد الأول،٢٠١٤ ص ٢٤٦-٣٠٤.

١٠٧- عبد الغفار، نورهان السيد محمد، "إطار محاسبي مقترح لقياس أثر العلاقة بين أليات ونظم الحوكمة ومستوى التحفظ المحاسبي على تطبيق القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة

وانعكاسها على ترشيد القرارات الاستثمارية بالتطبيق على الشركات المتداولة في سوق الأسهم المصرية"، ***مجلة المحاسبة المصرية***، عدد ١٥، (٢٠١٨)، ١١٠ – ٢٠٠.

108- M, A, Nasr,C, G, Ntim, "Corporate governance mechanisms and accounting conservatism: evidence from Egypt", ***Corporate Governance,*** Vol. 18 No. 3, (2018), pp. 386-407.

109- H, A, El-Habashy, "The Effect Of Corporate Governance Attributes On Accounting Conservatism In Egypt", ***Academy Of Accounting And Financial Studies Journal***, Volume 23, Issue 3, (2019), 1- 18.

110- A, A, Daryaei , Y, Fattahi, H, Sadeqi, R, Hasani , "Management Characteristics and Cost Stickiness: An Examination Based on Agency Theory", ***Environmental Energy and Economic Research,*** (2021) , 5(1): S01.

111- N. S, Abdel Megeid, "Board Characteristics Effect on Cost Stickiness Using Earnings Management as a Mediating Variable "Evidence from Egypt"", ***Alexandria Journal of Accounting Research***, Second Issue, May, Vol. 5, (2021), 1- 48.

112- P, Pazouki, R, Darabi, "Effects of Corporate Governance and Earnings on Cost Stickiness and Conservatism in the Capital Market", ***Empirical Research in Accounting***, (2019), 199-219.

ملاحق البحث

ملحق رقم (١) شركات عينة الدراسة

القطاع	اسم الشركة	اسم الشركة
الأغذية والمشروبات	الإخوة المتضامنين للاستثمار العقاري والأمن الغذائي	الاسماعيلية الوطنية للصناعات الغذائية
	الدلتا للسكر	الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
	العربية لمنتجات الألبان آراب ديري باندا	القاهرة للدواجن
	المصرية للدواجن	ايديتا للصناعات الغذائية
	شمال الصعيد للتنمية والانتاج الزراعي	عبور لاند للصناعات الغذائية
	الاسماعيلية الغذائية	اجواء
	الشرقية الوطنية للأمن الغذائي	القاهرة للزيوت والصابون
	المصرية لصناعة النشا والجلوكوز	المنصورة للدواجن
	جهينة للصناعات الغذائية	دومتي
	مصر للزيوت والصابون	مطاحن ومخابز الاسكندرية
الموارد الأساسية	اسيك للتعدين	البويات والصناعات الكيماوية
	مصر الوطنية للصلب	الالومنيوم العربية
	الصناعات الكيماوية المصرية	المالية والصناعية المصرية
	حديد عز	سيدي كرير للبتروكيماويات
	كفر الزيات للمبيدات والكيماويات	مصر لإنتاج الأسمدة
خدمات ومنتجات صناعية	الكابلات الكهربائية المصرية	فاروتك لأنظمة التحكم والاتصالات
	السويدي الكتريك	الشروق الحديثة للطباعة والتغليف
	العربية للصناعات الهندسية	دلتا للطباعة والتغليف
	غبور أوتو	
رعاية صحية وادوية	أكتوبر فارما	العبوات الطبية
	جلاكسو سميثكلاين	الاسكندرية للأدوية والصناعات الكيماوية
	العربية للأدوية والصناعات الكيماوية	النيل للأدوية والصناعات الكيماوية
	سبأ الدولية للأدوية والصناعات الكيماوية	مينا فارم للأدوية والصناعات الكيماوية

سلع ومنسوجات	العربية وبولفارا للغزل والنسيج	النصر للملابس والمنسوجات
	النساجون الشرقيون للسجاد	الاسكندرية للغزل و النسيج
	العربية لحليج الأقطان	جولدن تكس للأصواف
	دايس للملابس الجاهزة	
ورق ومواد تعبئة	الاهرام للطباعة والتغليف	الشرق الأوسط لصناعة الزجاج
	يونيفرسال لصناعة مواد التعبئة والتغليف والورق	
مقاولات	الجيزة العامة للمقاولات والاستثمار العقاري	العقارية للبنوك الوطنية للتنمية
	اكرو مصر للشدات والسقالات المعدنية	الصناعات الهندسية للإنشاء والتعمير
	العربية لاستصلاح الاراضي	المجموعة المتكاملة للأعمال الهندسية
	النصر للأعمال المدنية	وادي كوم امبو لاستصلاح الاراضي
مواد البناء	اسمنت بورتلاند طرة	الاسكندرية اسمنت بورتلاند
	السويس للإسمنت	اسمنت سيناء
	الصخور العربية للصناعات البلاستيكية	العربية للإسمنت
	العربية للمحابس	جنوب الوادي للإسمنت
	روبكس العالمية لتصنيع البلاستيك والاكريلك	لسيكو – مصر
	مصر بنى سويف للإسمنت	